الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

التسويع الاقتصادي في الجزائر في ظل انخفاض أسعار المحروقات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
- بوجمعة آمنة

تحت إشراف الأستاذة:
د/ سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
قصاص شريفة	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا	20 أوث 1955 سكيكدة
سلامة وفاء	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا	20 أوث 1955 سكيكدة
أرزيوقات مولود	أستاذ مساعد – أ–	ممتحنا	20 أوث 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2018–2019

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه

و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه

صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر

إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الاستمرار في

مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من

شرفتني بإشرافها على مذكرة بحثي الأستاذة الدكتورة

"*سلامة وفاء*" التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها حقها بصبرها الكبير

علي ، ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير؛

كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من

بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة،

إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم،

إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، الى التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد،

و كانت دعواها لي بالتوفيق تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي، نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليها أهدي هذا العمل المتواضع لكي ّ أُدخل على قلبها شيئا من السعادة؛ إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة (عادل، حسام، أسماء، سمية، شعيب ورحاب)

إلى جدي أطال الله في عمره وإلى جدتي رحمها الله؛

إلى الذي كان عونا و سندا لي في هذه المسيرة خطيبي(جابر)؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذتي الكريمة الدكتورة(سلامة وفاء) التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها فأنارتها لي، و كلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل لأسير قدما ،و كلما سألت عن معرفة زودتني بها، و كلما طلبت كمية من وقتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها المتعددة؛

إلى كل أفراد عائلتي و أقاربي وصديقاتي؛

وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى؛

قال الله تعالى:" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "

الآية 11من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية وبالأخص الاقتصاد الجزائري، وكما تهدف إلى تحديد بعض الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وتأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري ودراسة بدائل قطاع النفط، وبهذا توصلنا إلى أن الجزائر تعرضت إلى عدة أزمات اقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط، مما يستدعي الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات السياحة، الصناعة والزراعة يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات المعنية بالتنويع لمواجهة تحديات عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية:

النفط، انهيار أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، البدائل الاقتصادية.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de la diversification économique pour les pays pétroliers, en particulier l'économie algérienne, et à identifier certaines stratégies permettant de réaliser la diversification économique en Algérie, en examinant le cadre théorique de la diversification économique, l'impact des crises pétrolières sur l'économie algérienne, Ainsi, nous avons conclu que l'Algérie a été exposée à plusieurs crises économiques en raison de l'effondrement des prix du pétrole, ce qui appelle une attention particulière à la diversification des produits dans différents secteurs du tourisme, de l'industrie et de l'agriculture conduisant inévitablement à une augmentation de la valeur du PIB des secteurs concernés. Pour diversifier pour relever les défis de l'instabilité des prix du pétrole sur les marchés mondiaux.

Mots clés : pétrole, écroulement des prix, diversité économique, alternative économique.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
ملخص	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	**23-01**
تمهيد	02
المبحث الأول : الأسس النظرية لتنويع الاقتصادي	**15-03**
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	04-03
المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي وأهدافه	08-04
- الفرع الأول: أنماط التنويع الاقتصادي	07-04
- الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي	08-07
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي والتجارب الدولية الرائدة فيه	15-08
- الفرع الأول: مؤشر هرفندال هريشمان	09-08
- الفرع الثاني: التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي	15-09
المبحث الثاني: ضرورة التنويع الاقتصادي للدول النفطية	**20-16**
المطلب الأول: الأزمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط	17-16
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط	18-17
- الفرع الأول: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المنتجة	18-17
- الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة	18
المطلب الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط	19-18
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**22-20**
المطلب الأول: دراسة شليحي الطاهر وبن موفق زرقوق	20
المطلب الثاني: دراسة أوضايفية حدة وخوني رابح	21

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	22-21
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية الريعية	**24**
تمهيد	25
المبحث الأول: أهمية النفط للاقتصاد الجزائري	**31-26**
المطلب الأول: البترول كمصدر أساسي للصادرات الجزائرية	28-26
المطلب الثاني: أهمية البترول كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة	30-28
المطلب الثالث: أهمية البترول ضمن الناتج المحلي الإجمالي	31-30
المبحث الثاني: الأزمات الأكثر تأثيرا على الاقتصاد الجزائري	**41-32**
المطلب الأول: الأزمة النفطية عام 1986	36-32
- الفرع الأول: مفهوم الازمة النفطية	32
- الفرع الثاني: أسباب الأزمة النفطية عام 1986	34-32
- الفرع الثالث: آثار الصدمة النفطية لسنة 1986م على الجزائر	36-35
المطلب الثاني: الازمة النفطية عام 2014	41-36
- الفرع الأول: أسباب الازمة النفطية 2014	37-36
- الفرع الثاني: أثر أزمة النفط 2014على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	41-37
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لمواجهة انهيار أسعار النفط	42-41
المبحث الثالث: بدائل التنويع الاقتصادي في ظل الأزمة النفطية	**43**
المطلب الأول: مؤشر هرفندال هريشمان لقياس التنوع الاقتصادي الجزائري	44-43
المطلب الثاني: القطاع السياحي كبديل للنفط	52-45
- الفرع الأول: الخصائص الهيكلية و التنموية للقطاع السياحي في الجزائر	50-45
- الفرع الثاني: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر	51-50
- الفرع الثالث: مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري	52-51
المطلب الثالث: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	58-53
- الفرع الأول: خصائص القطاع الصناعي الوطني	54-53

فهرس المحتويات

– الفرع الثاني: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري	57-54
– الفرع الثالث: استراتيجية الانعاش الصناعية للجزائر	59-57
المطلب الرابع: القطاع الزراعي	59
– الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	60-59
– الفرع الثاني: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر	64-60
– الفرع الثالث: المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة 2000-2014	65-64
خلاصة الفصل الثاني	66
خاتمة	**70-67**
قائمة المراجع	**77-71**

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الصادرات (السعر الجاري لدولار الأمريكي)	11
02	مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري (2004-2014)	27
03	نسبة تغطية الجباية البترولية للإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2014	29
04	رصيد الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات من الناتج الإجمالي	30
05	تطور حصة القطاع البترولي ضمن الناتج المحلي الإجمالي	31
06	انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة(2013-2017)	38
07	انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي(2013-2017)	39
08	انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية(2013-2017)	41
09	قيمة مؤشر هر فندل-هر يشمان(H.H) في الجزائر للفترة 2004-2016	43
10	تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر(2004-2016)	44
11	الامكانيات السياحية للجزائر	46
12	خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015	48
13	المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز	49
14	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر (2000-2014)	50
15	نسبة مساهمة القطاع السياحي في تكوين PIB للفترة 2015	52
16	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي(2007-2017)	55
17	القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري (2007-2017)	57
18	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة) 2000-2017)	61
19	معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2017	63

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة صادرات المحروقات من مجموع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-2014	28
02	انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة	38
03	انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي	39
04	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر	51
05	تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.	52
06	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي	56
07	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2017)	62
08	معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017)	64

مقدمة

مقدمة:

تعيش الجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى صدمة بترولية اثرت سلبا على النفقات العمومية باعتبار أن قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على 96%من الصادرات وإيراداته تشكل 43.16 %من إيرادات الميزانية لسنة 2017 الامر الذي جبرها على تبني سياسة التنويع الاقتصادي حيث أصبحت قضية التنويع الاقتصادي من القضايا المعاصرة الهامة وما دفع للاهتمام أكثر بها الشعور العام بعدم الاطمئنان حيال المدة التي تستغرقها فترة الازدهار النفطي، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداءا من 1986مما أدى إلى انخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية خصوصا وأن تقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الأجنبية، ومن أجل أن تخفف هذه الأخيرة من حدة تأثيرً هذا الانخفاض كان لابد لها من اتخاذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية ومنها اتباع سياسية التنويع الاقتصادي وتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي وهذا ما يجعل التنويع الاقتصادي احد الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية ذلك لأن التنويع يمكن ان يقلل من اثار هذه التقلبات ويؤدي الى استقرار الاقتصاد بإعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وبالتالي تحصين الاقتصاد واعطائه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، كما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر مؤشرا على مدى التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول مما يجعل لزاما على الدول ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي من أجل الوصول الى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات.

➢ طرح الإشكالية:

لقد تمت صياغة إشكالية رئيسية لهذا الموضوع تكمن في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي لمواجهة انهيار أسعار النفط والخروج من التبعية النفطية؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير التقلبات المستمرة في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي سبل التنويع الاقتصادي وما مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري ؟

➢ الفرضيات:

وللإجابة على هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تساهم استراتيجية التنويع الاقتصادي في الخروج من التبعية الريعية.
- ✓ كلما اهتمت الحكومة الجزائرية بتطوير البدائل الاقتصادية لقطاع النفط كلما أدى ذلك الى تنويع الاقتصاد الوطني.

✓ تستطيع قطاعات السياحة والصناعة والزراعة أن تعوض قطاع النفط في الجزائر.

➢ مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية تتمثل في ميولي الى البحث في جانب التنويع الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد، أما العوامل الموضوعية فتتمثل في الحاجة الملحة الى البحث والتحليل في أسباب عدم تحقيق الجزائر أهدافها للوصول لتنويع الاقتصاد في ظل ما توفره من موارد طبيعية ومالية، التي يمكن استغلالها للخروج من هيمنة قطاع المحروقات الى تنويع اقتصادي بعيدا عن الموارد المالية النفطية باعتبارها موارد متذبذبة خاضعة لتقلبات أسواق النفط

➢ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- نسعى لتبيان أسباب انهيار أسعار النفط، والتطرق لآثار انهيار أسعاره على الاقتصاد الجزائري، كما سنسعى لتبيان أهم الخصائص التي يمتاز بها هذا ا لأخير، مع التطرق لمختلف التحديات التي تواجهه خاصة وأنه اقتصاد ريعي وما لذلك من آثار سلبية.
- تبيان أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر كآلية استراتيجية للخروج من التبعية لقطاع النفط.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد بعض الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر

- صياغة استراتيجيات تهدف الى تحقيق التنويع الاقتصادي كمتغير مستقل لتأمين وضمان استقرار الاقتصاد الجزائري من التقلبات الحادة والمفاجئة لأسعار النفط العالمية.

➢ أهمية الدارسة:

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من أهم المواضيع التي استحوذت على فكر الباحثين في شتى المجالات؛ خاصة بعد الازمة النفطية الأخيرة التي هزت مختلف الاقتصاديات بما فيها الريعية منها؛ والجزائر على وجه الخصوص.

و تبرز أهمية هذا الموضوع إذا أخذنا في الحسبان المشاكل المالية الكبيرة التي تتخبط فيها الدول النفطية عموما والجزائر خصوصا منذ بداية تهاوي أسعار النفط في خريف 2014 مما يؤكد على ضرورة اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي للخروج من الازمة.

➢ حدود الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، وهذا خلال الفترة (2000-2017).

- **المنهج المتبع:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث انتهجنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم التنويع الاقتصادي والتحليلي في تحليل الإحصاءات التي يتم جمعها حول الموضوع.

- **صعوبات الدراسة:**

- من خلال بحثنا في هذا الموضوع واجهتنا صعوبات منها قلة المصادر خاصة فيما يتعلق بالإحصاءات حول الجزائر وتضاربها إن وجدت.
- قلة المراجع المتعلق بهذه الدراسة في مكتبات الجامعية.
- صعوبة تطبيق منهجية IMRAD لأول مرة في جامعة سكيكدة 20-اوث-1955.

- **هيكل البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين حيث تناولنا في كل فصل ثلاث مباحث يتمثل الفصل الأول في الأسس النظرية لتنويع الاقتصادي وضرورة التنويع الاقتصادي لدول النفطية وأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومناقشتها، أما في الفصل الثاني تطرقنا في المبحث الأول أهمية النفط للاقتصاد الجزائري والمبحث الثاني الازمات الأكثر تأثيرا على الاقتصاد الجزائري والمبحث الثالث تناولنا بدائل التنويع الاقتصادي في ظل الأزمة النفطية.

الفصل الأول:

الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

إن الاقتصاديات الريعية أحد الاقتصاديات الأكثر عرضة للازمات الاقتصادية وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري بسبب الخصائص التي يفرضها هيكلها القائم على القطاع الواحد حيث احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة، بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها أن اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة لصدمات الخارجية خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار النفط حيث يعتبر التنويع الاقتصادي مسألة مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام التنويع الاقتصادي ضمن هذا السياق فالجزائر اعتمدت رؤية استراتيجية لإرساء التنمية من خلال تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة فيه التنويع.

وسوف يتم التعرض في هذا الفصل لكل ما يتعلق بالتنويع الاقتصادي حيث قسم الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: ضرورة التنويع الاقتصادي لدول النفطية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الأسس النظرية لتنويع الاقتصادي

تهدف هذه الورقة إلى دراسة موضوع التنويع الاقتصادي، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات التنويع الاقتصادي، وصولاً إلى محاولة صياغة استراتيجية لتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني ويكون اقتصاد قادرا على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية من جهة وتلبية متطلبات المجتمع من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

لتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة منها: يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات. [1]

كثيرا ما تروج الأدبيات إلى أن **التنوع** أو **التنويع** يمكن اعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو وتوصلت أن المشكلة الرئيسية تكمن في التباين الموجود بين التنوع والتنويع. حيث أن الفرق بين التنوع والتنويع هو أن الأول مفهوم ثابت (ستاتيكي) بينما الثاني هو مفهوم متحرك (ديناميكي)، حيث أكد ذلك كل من:

- **كورت وسيجل «Kort and Siegel» (1994)**: ذكرا بأن اقتصاد إقليم ما يصبح أكثر تنوعا، بمعنى أنه أقل حساسية للتقلبات التي تسببها عوامل خارج الإقليم.
- **كيليان وهادي Kilian and Hady**: من المتوقع أن التنوع يزيد من استقرار الاقتصادات المحلية ويعمل على تعزيز قدرتها على النمو". [2]

ويقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام ب "تنويع الصادرات" ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية. ويقسم الاقتصاد السياسي التنويع الى قسمين وهما:

- التنويع الافقي: هو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين والطاقة والزراعة.

---

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 07، العدد 01 السنة 2018، ص331.

[2] موسى باهي، كمال روابنية: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة لنفط، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، عدد 05 ديسمبر 2016، ص135.

- التنويع العمودي: هو استخدام مخرجات نشاط (كالنحاس مثلا) لتكون مدخلات لنشاط آخر كالأسلاك الكهربائية. [1]

ويمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه التقليل من الاعتماد على مورد واحد (النفط) أي توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي بتنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم.

❖ **أهمية التنويع الاقتصادي:**

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص وعليه فإن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً و اجتماعياً.
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية و أجنبية ومؤسسات إدارية.

المطلب الثاني: أنماط التنويع الاقتصادي وأهدافه

تعددت المفاهيم الخاصة بالتنويع الاقتصادي كون هذا الاخير لا يقتصر فقط على البلدان الريعية التي تعتمد على الدخل الوحيد بل شمل حتى الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة في خلق ديناميكية اقتصادية تركز على إيجاد بدائل لتنويع اقتصاداتها.

الفرع الأول: أنماط التنويع الاقتصادي:

تعددت الأشكال المتعلقة بالتنويع الاقتصادي بحيث شمل في مجمله شقين رئيسين الأول يتمثل في تنويع الهيكل الإنتاجي والبنى التحتية، فيما يتعلق النمط الثاني في تنويع نمط الصادرات من خلال تنويع وعاءها، ويمكن أن نميز بين نمطين رئيسيين لتنويع الاقتصادي:

---

[1] غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة الجزائر ،2017، ص82.

1- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):

من منظور الاقتصاد الجزئي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تنويع إنتاجها من خلال إنتاج سلع جديدة دون التخلي عن السلع الأصلية مما يجعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وتنافسية وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيئ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو ما يسمى ب "المرض الهولندي"

وفي ذات السياق فإن مبدأ التخصيص والتركيز في الإنتاج من شأنه تحقيق وفرات اقتصادية كبيرة ويعتبر مؤشر "هير فندال هيرشمان" من أبرز المؤشرات المعروفة والمتداولة في أدبيات تركز أو تنوع الصادرات والذي يعكس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد قليل من المنتجات أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين وهو بالطبع يقيس مدى انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما من تلك

السلع في الصادرات العالمية، بحيث كلما اقترب المؤشر من الواحد كلما قلت درجة التنوع للصادرات لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات، أو على عدد محدود من أسواق التصدير. [1]

2- تنويع السوق والتجارة الخارجية:

إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرار في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عمليات التنويع الإنتاجي والتجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب

[1] زرموت خالد: التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2017، ص ص 1187-1188.

التنموية المحتملة من ذلك. [1] ولهذا يعد تنويع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح إليها كل الدول.[2]

3- التنويع في الواردات:

يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية. فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من انتاجها نظرا لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو عدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها، أو لأن تكاليف انتاجها المحلية تفوق أسعار المستورد منها. وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.

4- التنويع في الإيرادات الحكومية:

تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية. ففي الدول النفطية تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الانفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي لابد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية.

5- التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجيهات وتطور الاستثمار. وبالنظر إلى طبيعة اقتصاد الدول المعتمدة على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين (النفط مثلا)، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية. للوصول إلى هذا الهدف، سوف يتم تتبع توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأسعار ثابتة على أربعة قطاعات: المباني السكنية، المباني الغير سكنية، معدات النقل، المعدات والمكائن.

---

[1] عمام ريم، فرحات عباس: التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية، جامعة الجزائر، مجلة آفاق للعلوم، العدد الثالث عشر، سبتمبر 2018، المجلد 04، ص 261.

[2] زرموت خالد، مرجع سبق ذكره، ص 1188.

6- التنويع في العمالة:

من المحاور المهمة في التنويع الاقتصادي بنية العمالة وتوزيعها على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ذلك لأن تنويع الإنتاج يتطلب تنويعا متلائما مع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية. لذلك من المفيد تفحص توزيع قوة العمل وتتبع تطورها ومقارنة ذلك بالتنويع المتحقق في الإنتاج والصادرات. [1]

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي:

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية (الجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات. [2]
- التقليل من نسبة المخاطر والصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن تذبذب أسعار المواد الأولية مثل النفط.
- خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريتها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ومتخصصة والرفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي.
- التطوير لمنتجات أخرى غير تلك المتعلقة بالمحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها.
- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في إطار التجارة الخارجية، وتحسين مناخ الاستثمار قصد الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.
- يساهم التنويع الاقتصادي أيضا في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر حتى تتأقلم مع الأزمات الاقتصادية.
- إضفاء مرونة سوقية أكبر لعوامل الإنتاج وتقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية.

---

[1] ممدوح عوض الخطيب: التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير 2014، ص ص 14-15.

[2] ناجي بن حسين: التنمية المستدامة في الجزائر، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلة اقتصاد المجتمع، العدد5، 2008، ص26.

- ضمان استمرارية وتيرة التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الإمكانيات المتاحة الذاتية. [1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي والتجارب الدولية الرائدة فيه

الفرع الأول: المؤشر الرئيسي:

- **مؤشر هرفندال هريشمان**

إن مؤشرات التنويع الاقتصاد عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل اختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هرفندال الذي يعد أكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

لذلك ستكتفي هذه الدراسة بتسليط الضوء على ثلاثة مؤشرات وبموجب هذه المؤشرات يجب أن يكون القطاع أكثر تنوعا من اجل ان يكون الأكثر تنافسية. [2] ويعبر عن معامل **هرفندال** والذي يدل على مدى تنوع عدد من المتغيرات في الدولة وهي الناتج المحلي الإجمالي، الايرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس االمال. لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. [3] (UNCTAD) الأمم للتجارة والتنمية استخدم المؤشر من قبل ويعبر عن معامل **هرفدال –هريشمان** وهو من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right) - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

H.H حيث: مؤشر هرفندال–هريشمان، يأخذ القيمة 0عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في النمو الاقتصادي)، ويأخذ قيمة 1 عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

---

[1] زرموت خالد: مرجع سبق ذكره، ص ص 1189–1188.

[2] مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق عبد الرضا: ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط، العدد 2016، ص24.

[3] نوي نبيلة: التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة المسيلة، العدد الاقتصادي–35، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 182.

I : الناتج المحلي الإجمالي في قطاع Xi

PIB : الناتج المحلي الإجمالي X

N : عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.[1]

الفرع الثاني: التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي:

1- تجربة جنوب افريقيا والتجربة الهندية:

- تجربة جنوب افريقيا:

يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، وإنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي:

- SASOL لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة PHOSKOR أسست حكومة جنوب إفريقيا في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب افريقيا CSIR ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية SABAS.

ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

- تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8سنوات من 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانسبورغ وبريتور.
- إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.
- تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

[1] بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة: ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رابع، العدد 02، ص 303.

- التجربة الهندية:

بعد استقلال الهند عن بريطانيا في العام 1947، اعتمدت حكومة "جواهر لال نهرو" الاشتراكي المذهب، على التخطيط وإدارة الدولة للقطاعات الاقتصادية العامة مع اهتمام ضئيل بالقطاع الخاص بالإضافة إلى سياستي الانكماش والانعزال الاقتصاديين. [1]

حيث انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجية لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالآتي:

- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار؛ تحرير التجارة الخارجية تدريجياً منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16بالمئة الى 46بالمئة، بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات. [2]

- تم فتح المجال للمستثمرين في قطاعات الصناعة الطيران والنفط التي كانت مملوكة للدولة، وإلغاء أحكام التراخيص في وجه الشركات الأجنبية وخفض الضرائب، ولم يكن لجميع تلك الإجراءات الجديدة آثارًا اقتصادية وحسب، بل أثرت على الصعيد الاجتماعي والنفسي في المجتمع الهندي، إذ عززت ثقة المواطنين في حكومتهم وبدأ المستثمرون يثقون بمؤهلات السوق الهندية.

2- تجربة اندونيسيا وتجربة المكسيك:

حيث تبرز "**تجربة إندونيسيا**" مزايا وجود حوافز قوية تشجع على تنويع قاعدة الصادرات. حيث نفذت اندونيسيا سياسة لإحلال الواردات، الى جانب سياسات استهدفت جذب رأس المال الأجنبي في قطاع تصدير السلع المصنعة. كذلك تم إطلاق عدد من الحوافز لتشجيع الصادرات، مثل إنشاء مناطق حرة، وتقديم حوافز ضريبية للشركات والصناعات، وتقليص الحواجز التجارية (الجمركية وغير الجمركية). غير أنه من أهم العناصر الأساسية التي استندت إليها لاستراتيجية تنويع النشاط الاقتصادي في إندونيسيا تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة. كذلك اعتمدت تجربة اندونيسي على استخدام الايرادات النفطية للاستثمار في قطاعات أخرى وتدعيمها والنهوض بها، مثل الزراعة وصناعة الطائرات (على صعيدي الصيانة والتصنيع).

---

[1] مناف قومان: مسيرة الهند من بلد فقير الى سابع أكبر اقتصاد في العالم، مقالات التجربة الهندية، 5 يوليو 2017.

[2] بللعما أسماء: مرجع سبق ذكره، ص 335.

وتشكل المكسيك مثالا آخر على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة. وعلى غرار ماليزيا، عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الأجور الجذابة في سوق العمل ولتعزيز بيئة الأعمال، تم إطلاق عدد من الحوافز لتيسير نفاذ الشركات إلى أسواق من خلال تنفيذ الدولة لاستثمارات. [1] وربما تكون اندونيسيا والمكسيك أفضل الأمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط. ورغم اتباع هذه البلدان مساراً مختلفا فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة نذكر منها:

أ- استثمار التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:

أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق لتحسين الدخل والانتاجية. ومع قيام هذه البلدان بتغير منهجها ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا.

الجدول رقم(01): الصادرات (السعر الجاري الدولار الأمريكي)

البيان / السنوات	الصادرات		
	ماليزيا	اندونيسيا	المكسيك
2006	163.6	158.3	150.2
2007	179.1	180.4	163.4
2008	203.0	213.5	175.1
2009	160.1	182.9	138.1
2010	202.2	241.7	179.3
2011	232.2	307.0	210.1
2012	231.6	288.2	222.8
2013	232.4	280.6	228.5

المصدر: غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر: مرجع سبق ذكره، ص87.

[1] تجربة المكسيك واندونيسيا في التنويع الاقتصادي (www//books.google.dz) تاريخ التصفح 15-11-2018 على الساعة 13:25.

ب- استخدام الرأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا:

في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا، جذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية. وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل تطوير قطاع السيارات وقطاعات استراتيجية أخرى.

ج- الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:

يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود راس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياطات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة. فعلى سبيل المثال ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عالية المهارات.

د- إنشاء روابط أفقية ورأسية على التجمعات الصناعية:

يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحلين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وإن كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية. وقد دخلت ماليزيا بمجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية. أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات. [1]

3- تجربة مجلس التعاون الخليجي:

- خطوات دول مجلس التعاون في تحقيق التنويع الاقتصادي:

لقد سعت دول مجلس التعاون إلى الخروج من التبعية النفطية من خلال اتباع استراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي اعتمدت على الخطوات التالية:

[1] غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر: مرجع سبق ذكره، ص ص 88-90.

- **السياحة:**

تولي جميع دول مجلس التعاون أهمية بالغة لقطاع السياحة لأنها تلعب دورا هاما في تنشيط الاقتصاد

حيث تمثل مصدرا رئيسيا للدخل القومي[1] بعيد عن قطاع المحروقات فقامت دولة قطر بإنشاء الهيئة العامة للسياحة التي اعتمدت في التعريف بقطر كوجهة سياحية ببناء مجموعة من المتاحف والمعالم الثقافية واستضافة التظاهرات والمعارض الدولية وكذا احتضان التظاهرات الرياضية والثقافية الكبرى ويعتبر عوائد هذه النشاطات مهم على الاقتصاد ككل في قطر عام 2022 من المتوقع أن يكون هناك فائدة اقتصادية صافية بنسبة 8 مليارات ريال قطري أي ما يعادل 200مليار دولار أمريكي كنتيجة مترتبة على أكبر نشاط اقتصادي يجري في قطر بسبب تنظيم كأس العالم لكرة القدم وتعتبر تأثيرات ما قبل البطولة ناجمة عن عملية التطوير في البنية التحتية وزيادة فرص العمل في الفترة ما بين 2010 و 2022.

أما الفوائد الاقتصادية طويلة الأجل فقد تبلغ 909 مليار ريال قطري وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة انتشار وتأثير صورة قطر السياحية في العالم وتأخذ سلطنة عمان نفس منهاج دولتي قطر والامارات فاعتمدت دبي على صناعة السياحة الدولية المتميزة فبحلول عام 2008 ومع بناء مئات الفنادق، كانت الإمارة تستضيف أكثر من 6 ملايين سائح سنويا مدعومة بشركة طيران ناجحة، واثنتين من مهرجانات التسوق السنوية، أكثر من أربعين مركزا للتسوق، ومجموعة متنوعة من الفعاليات الرياضية والموسيقية الدولية. أما النوع الثاني من السياحة فتتمثل في السياحة الدينية في المملكة العربية السعودية حيث أن إنفاق الحجاج هنا يمثل دخلا لهذه القطاعات كما يبرز الأثر الكبير للحج بالنسبة لقطاع العقارات لاسيما مجال الفنادق لإيواء الحجاج.

- **تطوير قطاع الخدمات:**

لقد أسهم قطاع الخدمات بنحو نصف نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العقد الماضي وبما لا يقل عن ثلاثة أرباع النمو الغير النفطي. وقد شهد قطاع الخدمات المالية نموا سريعا في كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وقد جاء في تقرير صادر عن مجموعة أكسفورد للأعمال بعنوان

"دبي 2014" بأن إمارة دبي برزت كمستفيد رئيسي من قصة نمو التمويل الإسلامي. وثمن التقرير مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي"، بأنها كشفت عن عزم الامارة في جعل التمويل الإسلامي أحد الدعائم الأساسية في استراتيجيتها الخاصة بالتنويع الاقتصادي.

[1] محمد الصيرفي: مهارات التخطيط السياحي، دار الهناء للتجليد الفني، ط1، 2008-2009، ص29.

وقد حقق قطاع الخدمات العقارية نموا سريعا في البحرين والإمارات كما نما حجم قطاع الخدمات الحكومية في المنطقة بأكملها ولاسيما في البحرين والإمارات العربية المتحدة مع نمو ملحوظ أيضا لهذا القطاع في كل من قطر وعمان.

- **التركيز على اقتصاد المعرفة:**

تبنت دول مجلس التعاون الخليجي الست مفهوم اقتصاديات المعرفة باعتباره جزءا مكملا لبرامجهم الطموحة للتنويع الاقتصادي. وتمثل هذه البرامج بدورها عنصرا في غاية الأهمية من حيث تبنيها لعمليات أوسع نطاقا بشأن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي اعتمادا على تسريع تدفق المعلومات والمعرفة ورأس المال والموارد البشرية عبر حدود الدولة. ففي البحرين وعمان يزيد عدد الكليات العلمية والتكنولوجية عن عدد الكليات الإنسانية والاجتماعية كما أن أعلى نسبة إنفاق على البحث كانت في السعودية بواقع 196.1 مليون دولار تلتها الكويت 67.1 مليون دولار في حين كان إنفاق البحرين الأقل بالنسبة لدول المجلس ب 3.7 مليون دولار وقد تجاوزت السعودية جميع دول المجلس من حيث المبلغ المخصص لكل طالب في التعليم العالي والذي يبلغ 9946.2 دولار لكل طالب.

وإدراكا لأهمية الاقتصاد والمعرفة جاء إنشاء مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة وبتكلفة بلغت 7 مليارات دولار في عام 2007. وتهدف إلى أن تكون جهة داعمة ومساندة للصناعات المعرفية.

- **تنويع النسيج الصناعي:**

اتجهت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى دعم التنمية الصناعية بغرض تنويع مصادر الدخل، وقدمت إليها حزما من الحوافز والتسهيلات، وفقا للخبير الصناعي "سامي الحواج" الذي يشير إلى أحدث الإحصاءات قدرت الاستثمارات الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية في منطقة الخليج بما يناهز 113 مليار دولار سنة 2011 فزاد اسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، من نحو 37.5 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 98.2 مليار دولار عام 2010.

دخلت صناعات طيران الإمارتية سوق العالمية، إذ أخذت "سترتا"، وهي وحدة صناعة الطيران التابعة لشركة مبادلة، تنافس المنتجين الأجانب للمواد المركبة لطائرات، ولاسيما أن لديها حاليا عقودا رئيسية مع بوينغ وإيرباص وغيرهما من الشركات الكبيرة الناقلة في العالم بقيمة 1.7 مليار درهم تستمر مدة تنفيذ بعضها إلى عام 2026. ويتوقع إسهام تلك الصناعة في الناتج المحلي لإمارة ابوظبي بنسبة تتراوح بين 1 بالمئة و3بالمئة مع حلول عام 2030. [1]

[1] عصماني رفيقة: "مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي"، دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة لبليدة، العدد09 – افريل 2018، ص ص 305-306.

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بدأت دبي أيضا في السعي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت البداية بإنشاء مناطق صناعية بنظام "المناطق الحرة «تسمح للشركات الأجنبية بنقل مقراتها في دبي والاستمتاع بملكية شركتها بنسبة 100 بالمئة دون الحاجة إلى شريك تجاري محلي.

ومنذ ذلك الحين، تم فتح العديد من المناطق الحرة الأخرى بما فيها " القرى" الكاملة لمقرات فروع الجامعات الأجنبية والمستشفيات الصحية، إلى جانب مركز مالي دولي. وفي نفس المسعى تم انشاء مدينة دبي لتجارة الجملة، وهي أكبر مركز عالمي لتجارة الجملة على مساحة 550 مليون قدم مربع سيتم إنشاؤه على مدار 10 أعوام بتكلفة تقدر ب 30 مليار درهم. [1]

[1] عصماني رفيقة: مرجع سبق ذكره، ص306.

المبحث الثاني: ضرورة التنويع الاقتصادي للدول النفطية

إن اعتماد الدول النفطية على عائد واحد يؤدي الى اختلال في اقتصادها نظرا لعدم التنويع في مجالات أخرى والاعتماد على عائدات النفط ونظرا للصدمات النفطية.

المطلب الأول: الأزمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

- **الأزمة النفطية عام 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميلا لبترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400 %.
- **الأزمة النفطية عام 1979:** ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية –الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة النفطية الثانية.
- **الأزمة النفطية عام 1986:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.
- **الأزمة النفطية 1998:** في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر لنفس السنة. [1]
- **الأزمة النفطية عام 2004:** تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

[1] مريم شطبي محمود: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في ايطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري" قراءة في تطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، ص ص 4-5.

- **الأزمة النفطية عام 2008:** اندلعت الازمة المالية العالمية عام 2008 في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية وامتدت آثارها الى جميع أنحاء العالم المتقدم منها والنامي [1]، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني. [2]
- **الأزمة النفطية عام 2014:** عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م حيث تراجعت الاستثمارات البترولية بشكل كبير بسبب قيد قانوني ويتردد المستثمرون في ضخ رؤوس الأموال في القطاع مما يؤدي الى ركود الإنتاج وانخفاض حاد في الإيرادات العامة[3]حيث وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه.

1/ أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المنتجة:

يعتبر ارتفاع أسعار النفط ذو أثر إيجابي على اقتصاد الدول المنتجة، إلا أن جزء من هذه الأرباح ستذهب لاحقا لتعويض الخسائر المترتبة عن نقص الطلب من الشركاء التجاريين نتيجة الركود الاقتصادي الذي سوف تعاني منه الدول المستوردة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، إذ يدفعها هذا إلى استيراد كميات أقل منه. والخطر الأكبر الذي يمكن أن تواجهه هذه الدول في حالة ارتفاع أسعار النفط واستمرار ارتفاعها هو انخفاض نمو الناتج المحلي الداخلي داخل الدول المستهلكة الذي سيؤدي إلى التخفيض في الطلب على النفط ومن ثم أسعاره، حيث تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المستوردة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة من أجل القيام باستكشافات جديدة عن

---

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي: السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص 203.

[2] مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3] البشير عمارة: آثار الأزمة النفطية على البطالة الجزائرية 2014-2017، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي أفلو الجزائر، العدد 06-2018، ص 55.

النفط مما يقلل من أسعاره، وقد يكون لارتفاع أسعار النفط آثار سلبية أخرى بالنسبة للدول المصدرة ، فالتقلبات الكبيرة في أسعاره نتيجة الزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقلص حوافز للاستثمار. وعلاوة على ذلك فإنه يصبح أكثر تحديا لهذه الاقتصاديات للتخطيط للمستقبل. وفي الواقع يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إعادة تخصيص الموارد. [1]

2/ آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط.

- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط. إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الانفاق الاستثماري والإنمائي. [2]

المطلب الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط

الضروري التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات باتت متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، لذا على الحكومة التوجه نحو النموذج الجديد القائم بحد ذاته على تفعيل دور القطاع الزراعي، الصناعي وحتى الخدماتي في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرجوة. وسنحاول في الجانب التحليلي من

---

[1] بلقاسم منال: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة لنفط، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة–الجزائر، العدد الخامس / جوان 2017، ص ص 160–161.

[2] سعد الله داود: الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 44.

الدراسة التطرق إلى المحركات الثلاثة الأساسية للتنويع الاقتصادي الذي بات ضرورة ملحة، بغية إيجاد مصادر أخرى للإيرادات العامة خارج المحروقات قصد تحقيق توازن الموازنة العامة. [1]

فان الكثير من الأبحاث والدراسات بينت أن انخفاض التنويع الاقتصادي وتركز الانتاج على قطاع منتجات النفط، له آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

ويتم التمييز بين ستة أشكال (أنواع) للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي:

التنويع العمودي (الرأسي): وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي للأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي لأسفل).

التنويع الأفقي: وهو انتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الانتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.

التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال انتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.

التنويع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الانتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.

التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة.

التنويع المالي: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الاموال على مجموعة متنوعة من الانشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الاولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية. [2]

---

[1] قريجيج بن علي، زايري بالقاسم: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2015)، جامعة الجزائر، ص245.

[2] نور الدين شارف: فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الثاني عشر، ص37.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

لا شك أن لموضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

المطلب الأول: دراسة شليحي الطاهر وبن موفق زرقوق

دراسة شلحيي الطاهر، بن موفق زرقوق، "المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية"(2018) وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على موضوع التنويع الاقتصادي الذي عرف اهتماما منذ فترة طويلة كونه يهدف الى احداث تحولات هيكلية في الاقتصاديات النامية كما تهتم الدراسة بأهمية وأهداف التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، حيث تدور الإشكالية حول ماهي المتغيرات والمؤشرات القياسية التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي في البلدان النامية؟ ومن أجل الإجابة على الإشكالية نتناول في هذه الدراسة في المحور الأول الإطار النظري للاستراتيجية التنويع الاقتصادي الذي يتضمن أسس ومفاهيم حول التنويع الاقتصادي وتقسيمات وانماط التنويع الاقتصادي وانعكاسات التنويع الاقتصادي كما نتناول في المحور الثاني محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

وتمثلت نتائج هذه الدراسة في أنه: بالرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها العديد من الدول النامية لتنويع اقتصاداتها بهدف الحد من الاعتماد على بعض الموارد الأولية والزيادة في نسبة التشغيل، لا تزال هذه الاستراتيجية لم تحقق بعد النتائج المرجوة في العديد من هذه البلدان. وباستثناء بعض الدول القليلة، فإن هدف تنمية قطاعات اقتصادية باستقلالية عن عائدات النفط لا يزال بعيد المنال. ولمعرفة مدى نجاح جهود الدول النامية خاصة النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي لابد من تحليل بعض المؤشرات المهمة كمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي وغير النفطي، والصادرات على مستوى المواد والأسواق.

المطلب الثاني: دراسة أوضايفية حدة وخوني رابح

دراسة أوضايفية حدة وخوني رابح، "الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط" ضرورة التنويع الاقتصادي (2013)، تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية من انخفاض أسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر سنة 2014، ومعرفة الأسباب المفسرة لهذا التأثير السلبي وقد توصلت هذه الدراسة أن الاقتصاد الجزائري هشا في مواجهة آثار هذه الصدمة النفطية لأنه كان بعيدا عن التجسيد الفعلي لاستراتيجية التنويع الاقتصادي ، ويفتقر الى عوامل إنجاح هذه الاستراتيجية حيث تدور الإشكالية حول اين تكمن عوامل الإخفاق والفشل التي تميز مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة في ظل تراجع أسعار النفط؟ كيف يمكن التخلص أو على الأقل التقليص من آثار هذه التبعية للريع النفطي؟

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور

أولا: انعكاسات الاعتماد المفرط على النفط

وثانيا: ملامح الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

وثالثا: ضرورة التنويع الاقتصادي

وتمثلت نتائج هذه الدراسة فيكون التنويع الاقتصادي حقيقية للانطلاق الفعلي نحو بناء اقتصاد انتاجي متنوع من خلال استراتيجية تنموية واضحة المعالم بتفعيل كل القطاعات الاقتصادية، ويكون قوامها العنصر البشري الكفء القادر على استغلال الموارد المتاحة إذا ما توافرت الارادة المجتمعية فعلا، وهذا كذلك لن يتحقق فعلا ما لم يتم القضاء على كل مظاهر الفساد بقطع جذوره الحقيقية ليستطيع الاقتصاد الجزائري الخروج فعلا من هذه الأزمات التي يعد الفساد الاداري والمالي السبب الرئيسي في تكريسها.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بالنسبة إلى الدراسة الأولى تختلف نوعا ما عن الدراسة الحالية من حيث الهدف والعينة، حيث تهدف الدراسة السابقة إلى أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الموازنة العامة والناتج المحي الإجمالي والصادرات ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

ومن خلال هذا الهدف يتضح أن الدراسة كانت موجهة للدول النامية عموما على عكس الدراسة الحالية التي تهدف الى تبيان أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر بشكل خاص كآلية استراتيجية للخروج من التبعية النفطية لمواجهة التقلبات الحادة والمفاجئة لأسعار النفط العالمية والعينة المدروسة الاقتصاد الجزائري.

- تهدف الدراسة الثانية الى معرفة الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية من انخفاض أسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر سنة 2014، بينما تتناول الطرق والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصادي من خلال قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات.

أوجه تشابه الدراسة السابقة بموضوع الدراسة الحالية:

- اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة من خلال تناولها لضرورة التنويع الاقتصادي.

- ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية باستقلالية عن عائدات النفط.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة والذي خصصناه لأن يكون كمدخل عام للإطار النظري للتنويع الاقتصادي، يمكن أن نقول أن التنويع الاقتصادي أصبح لزاما على كل دولة حيث أن حتمية وليس خيارا نظرا للتقلبات الكثيرة لأسعار التي يشهدها العالم بين انخفاض وارتفاع فإن الوقت لا يحتمل التأجيل وعليه يجب العمل وبسرعة في توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة و لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة، وذلك يتم من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وهذا ما يمكن ان تتبناه الدول الريعية من تجارب الدول الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني:

واقع الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويعه للخروج من التبعية الريعية

تمهيد

الجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط ضمن هذا الاطار، تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالانهيار الذي شهدته أسعار النفط حيث تعرضت الجزائر الى العديد من الأزمات الاقتصادية الحادة وأهمها أزمة 1986 وأزمة 2014 ويرجع هذا إلى عدم تميز الاقتصاد بتنوع واعتماد الدولة على عائدات النفطية في تمويل الاقتصاد ومن خلال هذه الدراسة، البحث عن أفضل السبل والاستراتيجيات من أجل التنويع في الاقتصاد الوطني تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية بتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني.

وسوف نتعرض في هذا الفصل على واقع الاقتصاد الجزائري وصولا الى محاولة صياغة استراتيجية لتنويع لتجنب الصدمات الخارجية وبناء اقتصاد قوي حيث قسم الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: أهمية النفط للاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الأزمات الأكثر تأثيرا على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: بدائل التنويع الاقتصادي في ظل الأزمة النفطية

المبحث الأول: أهمية النفط للاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل في مداخيلها على ما ينتج عن تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية ...إلخ. فهذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الجزائر كمجتمع واحد وسلطة مسيطرة ودولة ذات سيادة في الآجال المتوسطة، بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة. كما أن الاحتياطي الوطني من هذه المادة يعرف تراجعا، بل آيلة إلى النضوب والزوال في المدى المتوسط، فماذا فعلت الدولة والأحزاب والمجتمع المدني من أجل الاستعداد لمواجهة الكارثة. إن الاقتصاد الجزائري يعتمد شبه كليا على استيراد مختلف السلع لإشباع حاجيات المواطنين، من مأكل وملبس ومسكن ودواء، بل حتى تجهيزات المساكن يتم استيرادها من مختلف البلدان. فهذا الواقع يكشف حقيقة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي لا ينتج إلا النذر اليسير من احتياجات الجزائريين في الداخل.

المطلب الأول: البترول كمصدر أساسي للصادرات الجزائرية

احتلت صادرات المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات وخلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا، فطالما كانت صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة للجزائر. والتي مكنتها من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، وتمكنت من خلال ذلك على توازن واستقرار ميزان المدفوعات.

ومنذ وقت بعيد وصادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر[1] لتبيين أهمية صادرات البترول في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية نقدم الجدول التالي الذي يظهر اعتماد الميزان التجاري في تحقيق الفائض على صادرات المحروقات:

[1] بن عوالي خالدية: استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجيستير، العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، سنة 2015-2016، ص ص 103.

جدول رقم(02): مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة %من الإجمالي	الميزان التجاري
2004	32148	31389	97.64	13854
2005	45036	53456	98.03	24989
2006	54613	53456	97.88	33157
2007	60163	58831	79.78	32532
2008	79298	77361	97.55	39819
2009	45194	44128	97.64	5900
2010	57053	55527	97.32	16580
2011	73489	71427	97.19	26242
2012	71866	69804	97.13	24376
2013	65917	63752	96.71	11065
2014	62956	60146	95.53	6264

المصدر: جعيجع نبيلة: استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص استراتيجية في فرع علوم تجارية، جامعة لمسيلة،2007، ص20.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تزايدا ملحوظا في صادرات المحروقات حيث قدرت ب 31389 مليون دولار أمريكي لتصل الى 71427مليون دولار أمريكي عام ،2011 وانخفضت عام 2012 لتقدر ب 9680 مليون دولار أمريكي وتستمر إلى غاية 2014لتصل 60146 مليون دولار أمريكي. كما نلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات بقيت متساوية من 2004إلى غاية،2012 أما عام 2013نلاحظ انه انخفض حيث بلغت النسبة 96.71% أما بالنسبة إلى عام 2014فقط انخفض مقارنة ب 2013.

ومن هنا فإنه يمكن تصنيف الاقتصاد الجزائري انه اقتصاد يعتمد على المورد الواحد بدلا من انه اقتصاد متنوع يمكنه مواجهة الصدمات الخارجية ولا يتأثر بانهيار أسعار البترول.

الشكل رقم(01): نسبة صادرات المحروقات من مجموع الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2004-2014

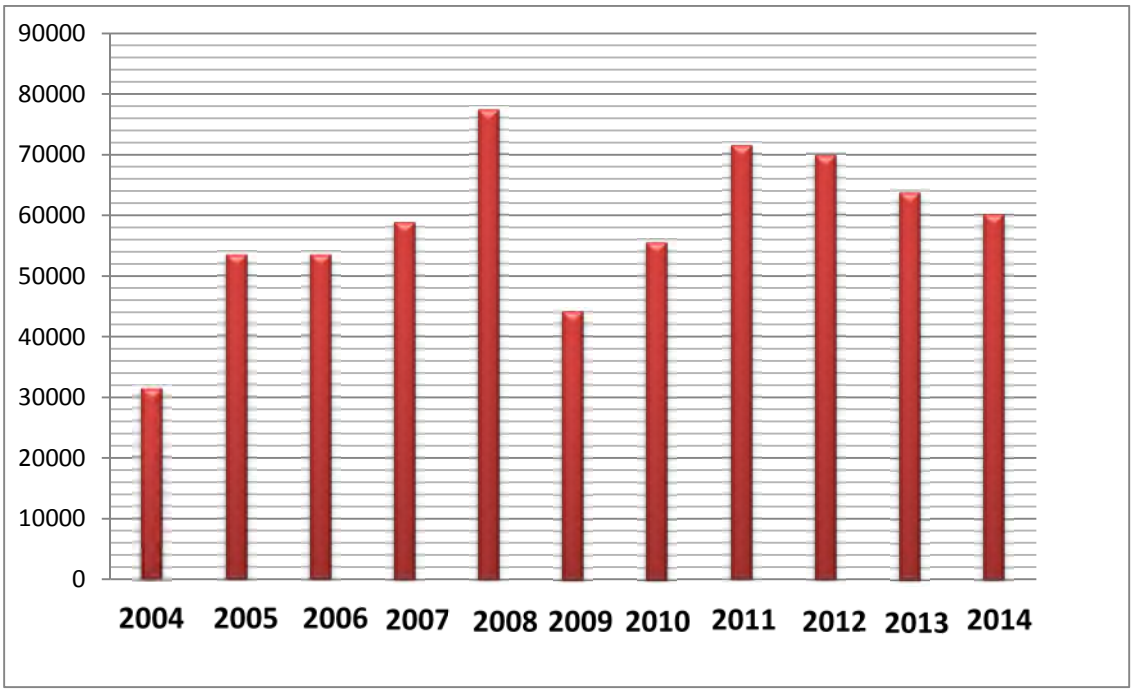

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ان البترول والمحروقات لهما حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما يوضحه المخطط حيث تصل النسبة الى 98% خلال فترة الثمانينات القرن الماضي بالرغم من ازمة انهيار أسعار البترول أواخر هذه المرحلة (1986) وما خلفه من أضرار بالاقتصاد الجزائري.

ظل هذا القطاع يحتل نسبة 95 %الى 97 % من إجمالي الصادرات طيلة السنوات الأخيرة منذ 2000 والتي تمثل المصدر الأساسي للعملة الصعبة ومع التحسن الكبير للأسعار النفطية كان من اللازم استغلالها في تطوير وتحسين باقي القطاعات وذلك لتنويع المداخيل الصادرات الجزائرية وعدم الاتكال على القطاع النفطي وفقط خاصة بعد سنة 2010 لأن أسعار البترول تحسنت إذ تمثل جزء كبير من نفقات الدولة العامة من الخزينة العمومية.

المطلب الثاني: أهمية البترول كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة

إن الإيرادات العامة للجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية المدرجة ضمن الجباية غير العادية في الموازنة العامة للدولة طيلة الفترة 2004-201 حيث تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط والتي عرفت تطورا كبير تتجه ارتفاع. أسعار النفط للفترة 2001-2014 وتراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإرادات العامة للدولة بين 60% لعام 2002 لتصل إلى 78,88% سنة 2008 وتبلغ 61,91% سنة 2014 ولإبراز العلاقة بين

الموازنة العامة للدولة وأسعار النفط ظهر ذلك جليا من خلال التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار النفط خلال العقد الأول، أين عرفت منحنى تصاعدي منذ سنة 2002 إلى غاية منتصف 2008 أين تخطت المستويات القياسية بتجاوز خامات الأوبك حاجز 130دولار للبرميل بمعدل نمو سنوي قدره 41,41% بمعدل أربعة أضعاف،4 في حين عرفت في النصف الثاني من 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة، إذ انخفضت بنسبة 35,4%مسجلة 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات.[1]

وفيما يلي نقدم نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2014من خلال الجدول التالي: [2]

جدول رقم(03): نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2014. **الوحدة: مليون دينار**

السنوات	الإيرادات العامة	الموارد العادية	الجباية البترولية	نسبة الجباية %
2004	1.528.000	665.800	862.200	56.66
2005	1.629.760	730.760	899.000	55.16
2006	1.683.294	767.294	916.000	54.41
2007	1.831.288	858.288	973.000	53.13
2008	2.763.000	1.047.600	1.715.400	62.08
2009	2.786.600	1.158.100	1.628.500	58.44
2010	3.081.500	1.245.700	1.245.700	40.42
2011	2.992.400	1520.000	1.520.000	50.79
2012	3.455.650	1.894.050	1.894.050	54.81
2013	3.820.000	2.204.100	2.204.100	57.69
2014	5.738.400	-	3,388,400	-
2015	5.103,100	-	2,373,500	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على حيدوشي عاشور وعيل ميلود: أثر المواليد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس / جوان 2017، ص ص 325-326. وجعيجع نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص20.

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود: أثر المواليد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس / جوان 2017، ص ص 325-326.

[2] جعيجع نبيلة: مرجع سبق ذكره، ص25.

نلاحظ من خلال الجدول وبعد تحليل الإيرادات العامة التي تتضمنها ميزانية الدولة خلال الفترة 2004-2015 أن الجباية البترولية مستقرة من 50 %و62 % وهذا ما يؤكد مكانة البترول في تغطية النفقات العامة للدولة وأهميته كمصدر تمويلي لإيرادات الموازنة العامة للجزائر أثناء هذه المدة تستحوذ عليه الجباية البترولية.

وبما أن الجباية البترولية تعد المصدر الأساسي للإيرادات العامة وتعاني الميزانية العامة للدولة من عجز كبير خارج قطاع المحروقات، بمعنى أن تلك الأهمية الكبرى تعكس خطورة أكبر يمكن تبيانها من خلال مؤشر نسبة العجز الميزاني إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج الجباية البترولية كما هو مبين في الجدول التالي: [1]

جدول رقم (04): رصيد الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات من الناتج الإجمالي

السنة	2003	2004	2005	2006	2010	2012	2013	2014
الرصيد %	28-	30-	35-	36-	40-	45.1-	33.5-	36.5-

المصدر: صالح صالحي، اقتصاديات الثروة البترولية في الجزائر في إطار ضوابط التنمية المستدامة، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري.

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك عجز في رصيد الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات من الناتج الإجمالي حيث قدرت عام 2003 ب 28- % الى 36.5-% عام 2014 وذلك راجع الى القصور التي اتسمت به القطاعات خارج المحروقات يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: أهمية البترول ضمن الناتج المحلي الاجمالي

الجزائر كغيرها من الدول المصدرة لنفط فان القطاع النفطي يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وعموما عرفت الفترة 2004-2011 ارتفاع قياسي لأسعار النفط ما صاحب ذلك تحسن في الناتج المحلي الإجمالي، ونظرا لتبعية الشديدة التي تعاني الجزائر منها لقطاع النفط لأكثر من أربع عقود، حيث تعتمد عليه مصدرا رئيسا في اقتصادها، واعداد موازنتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديد. حيث ستكون عرضة لأزمة شديدة نتيجة هبوط أسعار النفط، خاصة وأنها تضع ميزانيتها على أساس أسعار متوقعة لنفط، حيث قدر السعر المرجعي

[1] صالح صالحي، اقتصاديات الثروة البترولية في الجزائر في إطار ضوابط التنمية المستدامة، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري.

للبرميل أثناء وضع قانون المالية لسنة 2015ب 37 دولار لبرميل، وهو ما يدعو للقلق خاصة مع تراجع عوائد الصادرات، وتزايد النفقات على المشاريع الاستثمارية. [1]

حيث يعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي وقاطرة النمو الاقتصادي إذ تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن 38% ويساهم في نمو الاقتصاد بأكثر من25%.[2]

وبما أن النفط هو سلعة هامة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو هذا الأخير أصبح مرتبط جد الارتباط بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي: [3]

جدول رقم (05): تطور حصة القطاع البترولي ضمن الناتج المحلي الإجمالي

السنوات / المؤشرات	2001	2003	2005	2007	2012	2013	2014	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	4227.1	5247.5	7563.6	9306.2	16115.5	16569.2	17228.6	17406.8	18876.6
حصة القطاع البترولي (%)	33.9	35.5	45.1	50	40	33	32	17.4	19.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية.

ان حصة القطاع البترولي تساهم بعدد كبير من الناتج الإجمالي الجزائري وهي تغطي جزء كبير من النفقات العامة للدولة حيث نلاحظ من خلال الجدول أن حصة القطاع البترولي من الناتج المحلي الإجمالي سجلت تزايدا ملحوظا حيث قدرت عام 2001 بـ 33.9 وتستمر الى غاية 2008 لتصل إلى 50 % أما عام 2012 إلى

---

[1] بوالشعور شريفة: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05 / جوان 2016، ص ص 105-106.

[2] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره ، ص 323.

[3] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، 93.

2014 نلاحظ نزول حيث بلغت النسبة 40%عام 2012 لتصل الى 32 %عام 2014 في حين 2016 منتقلة من 17.4% الى 19.1% في 2017 وهذا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول.

المبحث الثاني: الأزمات السعرية الأكثر تأثيرا على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الأزمة النفطية عام 1986

قبل الدخول في الأزمة النفطية وتطرق الى أسبابها واثارها على الاقتصاد الجزائري لابد من تعريفها بشكل واضح.[1]

01- مفهوم الازمة النفطية:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجأ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة. حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أوكلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى. كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.[2]

02- أسباب الأزمة النفطية عام 1986:

في نوفمبر1978 وجوان 1979 ففي هذه الفترة عاش العالم حالة ركود اقتصادي الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي وقد حددت دول أوبك حصص الدول المنتجة للنفط مما خفض أسعار النفط حتى وصلت إلى 10 دولار و15 دولار في بداية الثمانينات وتتوالى الانخفاضات حتى سنة 1986 فكانت في هذه السنة صدمة اقتصادية أثرت على جميع الدول المصدرة للنفط وبالأخص الدول الريعية كالجزائر، كولومبيا، السودان، أنغولا نيجيريا، العراق وهذا راجع لاعتمادها على نسبة كبيرة من صادراتها على البترول.

استمرت الأسعار في ارتفاعها خلال الأعوام من 1980 حتى منتصف عام 1981 فقد تم تعديل سعر خام القياسي من 24 دولارا إلى 26 دولارا في عام 1980 ورغم ذلك فإن الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت في ديسمبر1980 إلى 40.60 دولار لخام القياس بينما لم يستطع حتى ذلك التاريخ أن يلحق السعر الرسمي بالسعر الفوري، حيث بلغ السعر الرسمي في نهاية عام 1980إلى 32 دولارا للبرميل و من أسباب ذلك

---

[1] عبد الكريم شنجار العيساوري، عبد المهدي رحيم لعويدي: السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص26.

[2] بيبي يوسف: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص19.

نشوب الحرب العراقية الإيرانية وقد استمرت الأسعار الرسمية لخام القياس على مستواها الذي قررت الأوبك في جنيف في أكتوبر 1981 وهو 34 دولارا لخام القياس في نهاية، 1982 إلى أن الأسعار الفورية أخذت في الانخفاض في نهاية العام بمعدل قدره 3 دولار لتصل إلى 30.92 نهاية عام 1982.

ومع هبوط أسعار النفط في الثمانينات بدأ النظام المالي العالمي يتردد في الاستمرار في توفير التمويل المطلوب من قبل البلدان النامية التي صارت مكبلة بالديون الخارجية بعد أن ظلت القروض المصرفية الدولية تنمو بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 25 بالمئة طوال فترة 1973–1981. ولا شك أن الجزائر كانت من الدول التي تأثرت كثيرا بانخفاض أسعار النفط بسبب تعاظم عدد السكان فيها وتراكم الديون عليها عبر السنين. [1]

بدأت حرب الاسعار في الأسبوع الثالث من الشهر 1983/2 عندما قامت كل من بريطانيا والنرويج، غير الأعضاء في منظمة الأوبك، بتخفيض أسعار نفط الشمال بمقدار 3 دولار للبرميل الواحد، اذ تم تحديد السعر الجديد عند مستوى 30.50 دولار. وجاءت هذه الخطوة لتعجل ولأول مرة في قيام الأوبك بتخفيض سعر نفطها. فقد أعلنت نجيريا التي تعاني من ديون دولية كبيرة عن تخفيض سعر نفطها الممتاز Bonny Light oil بمقدار 5.50 دولار للبرميل الواحد ليصل الى 3 دولار للبرميل الواحد حتى تتمكن من الصمود امام المنافسة في السوق العالمية. ولم يكن من المتوقع ان تقوم نيجيريا بمثل هذا الاجراء منفردة عن باقي أعضاء الأوبك. كما اعتبر تخفيض سعر النفط النيجيري الممتاز بهذا المقدار أكبر مما كان يجب. لان هذا التخفيض يعني ضرورة قيام الاوبك بتخفيض سعر نفطها الى مستوى 28.50 دولار للبرميل الواحد حتى يصبح منافسا للنفط النيجيري. وفي لاكاس ردد وزير النفط النيجيري دعوة دولته قائلا: "ان نجيريا ستستمر على تخفيض سعر نفطها الى ما أعلن عن تخفيض جديد في سعر نفط الشمال".

وحتى لا تفقد الاوبيك سيطرتها ويبقى قرار تخفيض أسعار النفط امرا داخليا يتحدد في اجتماعات الأوبك فقد تم عقد عدة اجتماعات لأعضاء الأوبك في باريس والرياض. ولأول مرة سمح لدول أخرى غير أعضاء في الأوبك بحضور مناقشات الأوبك، فحظرها ممثلين عن كل من بريطانيا، النرويج، والمكسيك وكان نتيجة حضور المكسيك واجتماعات الأوبك إن قررت تأجيل الإعلان عن قرارها بتخفيض سعر نفطها الذي كان من المقرر الإعلان عنه في 1983/3/2، وبدل من ذلك قررت الانتظار لترى إن كان بوسع الأوبك الوصول الى اتفاق جماعي في غضون أسبوع.

ثم عقب اجتماعات باريس والرياض اجتماع اخر في لندن في بداية الأسبوع الثاني من الشهر 1983/3 حظره ثمانية وزراء نفط في الأوبك برئاسة المملكة السعودية. وفي الاجتماع هددت دول النفط الخليجية من انها ستمارس حرب أسعار واسعة النطاق ان لم يتوصل أعضاء كارتل الأوبك جميعا إلى اتفاقية جديدة تحدد بموجبها الاسعار وحصص الإنتاج. وبعد انتهاء الاجتماع صرح وزير نفط الامارات السيد مانع سعيد العتيبة قائلا:" ان

[1] ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص91.

وزراء الأوبك يسعون الى تخفيض سعر النفط العربي الخفيف بمقدرا 4 دولار للوصول به الى 30 دولار للبرميل البارح وفرض سقف للإنتاج قدره 17.5 مليون برميل يوميا". كما طالب الأعضاء الاخرين في الأوبك الى ضرورة الالتزام بسعر الجديد وهدد قائلا: "اذا لم تلتزم دول الأوبك الأخرى بالسعر الجديد فستعمل دول النفط الخليجية على اجراء تخفيض اكبر في أسعار نفطها.[1]

وفي عام 1984 استمرت الأسعار الرسمية بـ 29دولارا بينما انخفضت الأسعار الفورية إلى 27.75 دولار للبرميل في نهاية ذلك العام، ووصل 28 دولارا للبرميل عام 1985 نتيجة قرار اجتماع أعضاء المنظمة في جانفي 1985 بجنيف، شهد عام 1986 تذبذبا عنيفا في الأسعار النفطية نتج عن الفوضى التي عمت السوق النفطية بسبب خرب الأسعار. [2]

في عام 1986 انخفضت أسعار بسبب حرب الأسعار بين أعضاء دول أوبك وانخفضت أسعار النفط إلى اقل من 13 دولار للبرميل الواحد، [3] كانت تلك هزة اقتصادية عنيفة ضربت الاقتصاد العالمي، لكنها كانت أعنف بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الذي كان يعتمد كلياً على عائدات النفط بنسبة قاربت 92 .%قبل الأزمة النفطية بسنوات كانت الجزائر مزهوة بالعنفوان الثوري، الذي رافق مسار بناء الدولة الحديثة مع الرئيس الراحل، هواري بومدين، ومنتشية بالمكانة السياسية والثقل الذي باتت تتمتع به إقليمياً وعربياً ودولياً، وأسهم ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات وبداية الثمانينات في دعم هذا الثقل، وفي إشاعة الأريحية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، إلى درجة التبذير والترف، وإلى مستوى دفع الحكومة حينها إلى إطلاق حملات تحث الجزائريين على عدم التبذير، لتصطدم البلاد بعدها بأزمة انهيار أسعار النفط عام 1986. [4]

كانت أسعار البترول في تراجع ملحوظ حتى وصلت سنة 1988 الى 14.91 دولار للبرميل جراء أزمة سنة 1986 التي كان سببها عدم احترام بعض الدول المنتجة للنفط حصصها الإنتاجية وكذلك انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط واستبداله بمواد أخرى كالفحم وغيره، حيث تضررت الدول المنتجة للنفط منها الجزائر لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي في صادراتها ، مما أدى الى تفاقم المديونية وعجز ميزان مدفوعاتها.[5]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي: الازمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990، ص50.

[2] جاب الله مصطفى: تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول جوان 2016، ص 57.

[3] ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، مرجع سبق ذكره، ص 40

[4] أزمة نفط الجزائر : www.alarabiy co.uk / 07-01-2019. الساعة 16:30.

[5] جابري فاطمة ازهراء، الياس الهناني فراح: اثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال، 2018، ص409.

03- آثار الصدمة النفطية لسنة 1986م على الجزائر:

لقد كانت أهداف المخطط الخماسي (1985-1989م)، ترمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دينار جزائري للاستثمارات في هذا المخطط، أما نسبة النمو التي كانت متوقعة باستثناء المحروقات هي 7 بالمائة، وإنشاء 180.000 منصب شغل عمل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات. لكن الظروف السيئة منذ سنة 1985م، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20بالمائة بسبب انهيار أسعار البترول ، مما أصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية حيث ضعف معدل النمو وزيادة عدد السكان القادرين عن العمل حيث تجاوز 4.5 مليون شخص سنة 1985م ليصل الى 5.6 مليون شخص سنة 1989 م مما أدى إلى زيادة البطالة حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987 وذلك خلافا للتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940.000 منصب عمل عند نهايته حيث أن إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000سنة 1986 ليصل إلى 59000 سنة 1989، ومن خلال ملاحظة الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات لم يتغير وبقى نسبيا عند نهاية المخطط باستثناء قطاع الادارة الذي تغير نصيبه من مجموع التشغيل الاجمالي من 22.8% الى 25.2% وبذلك تبقى الادارة في المرتبة الاولى من حيث زيادة مناصب العمل الجديدة. كل ذلك نتيجة استفحال الازمة الاقتصادية حيث ان الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات بالإضافة الى الازمة الاقتصادية العالمية التي اثرت في الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج مما انعكس على مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية. [1]

فالصدمة البترولية سنة 1986م كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصبتها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، حيث وصل حجم التضخم إلى 42بالمائة، و انخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50بالمائة، كما تدهورت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما أصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986م و1987م إلى معدل 1بالمائة بعدما كان 3.5 بالمائة في سنة 1985م، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4 بالمائة، مع انخفاض الاستثمار بـ 4.2 بالمائة، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6 بالمائة، وهبوط الواردات بنسبة 16.4بالمائة، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 74 ألف منصبا أي بنسبة 40 بالمائة.

كما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27 بالمائة سنة 1986م إلى 21.7 بالمائة سنة 1991م، مما كان له الأثر السلبي

[1] مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص171

على مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني آنذاك، كما انهارت عوائد الصادرات بأكثر من42,13 بالمائة ووصلت إلى 7.430مليار دولار سنة 1986م.

و برزت أدنى قيمة في عجز الميزان التجاري سنة 1986م ، ثم عجز آخر نهاية سنة 1989م بسب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر، و خاصة فيما كان يتعلق بتراكم المديونية وحلول مواعيد الاستحقاق، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية.

أما العملة المحلية فعرفت أيضا تدهورا في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد إداريا أثناء فترة الثمانينات، حيث ارتفع سعر الصرف من 1دولار = 4,31 دينار سنة 1981م إلى 7.60 دينار سنة 1989م. كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية، إضافة إلى انخفاض الاحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66 بالمائة ما بين سنتي 1985م و1989م وهو ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

إن التذبذب في سوق النفط في سنة 1986م زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995م، والتي أدت إلى تقليص معدلات الاستثمار، حيث كانت إيرادات الجزائر تقدر ب12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت ب86 بالمائة ويعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الاستثمار، وهذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو.[1]

المطلب الثاني: الازمة النفطية عام 2014

أولا: أسباب الازمة 2014:

النفط مثله مثل أي سلعة أخرى يتأثر من منطلق اقتصادي وفق نظرية العرض والطلب ودرجة الترابط بينهما، اذ يخضع العرض العالمي من النفط أولا لكلفة استخراجه مقارنتا بسعر بيعه وكذا للقدرات الإنتاجية وتوزيع الحصص في السوق العالمي بينما يخضع الطلب العالمي من النفط للمستويات الأداء النشاط الاقتصادي العالمي وسرعة نمو وتيرة الناتج العالمي، من منطلق ثاني يتأثر سعر النفط كذلك بالاستقرار السياسي والوضع الأمني للدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له. كل هذه العوامل من شأنها التأثير وبشكل مباشر على المستويات السعرية لبرميل النفط في البورصات العالمية وبالتحديد على أسعاره في العقود الآجلة التي تسعر بناءاً على التوقع واتجاه الأسعار نهيك عن تأثيرها بأسعار التداول اليومي كونها تقوم على تحليلات المستثمرين الماليين الذين كان لهم دور فعال عام 2014 في تراجع سعر النفط بعد ارتفاع نسبة مخاوفهم اثر تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد السيني ثاني الأكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة في ظل فائض لمخزون النفط العام بالأسواق الدولية وارتفاع لقيمة الدولار شهدت البورصات العالمية منذ منتصف عام 2014 وحتى منتصف عام 2016 انهيار بالجملة لمؤشراتها بعد التراجع المفاجئ في المستويات السعرية لبرميل النفط، حيث تسير بيانات الأسواق المالية انه انخفض

[1] انهيار أسعار النفط وتداعياته:. https//www.aljazeera.net 13-01-2019. الساعة 20:00.

من اعلى مستوى له سجل في جوان 2014 مقاربا 115 دولار للبرميل إلى ادنى مستوياته عند 5،26دولار للبرميل في جانفي 2016مسجلا بذلك تراجع بمقدار 5،88 دولار ما يعنى فقدان 75 % من قيمته ويذكر أن هذا المستوى من الأسعار لم تشهده السوق النفطية منذ شهر سبتمبر 2003حينما بلغت مستوى 3،26دولار للبرميل إلا أنه ابتداءاً من سنة 2003 تغير هيكل الطلب العالمي على النفط، فدخل العالم مرحلة جديدة، إذ بلغت الزيادة في الطلب على النفط 1.5 مليون برميل يوميا، وفي عام 2004 أصبحت الزيادة بحدود 2مليون برميل في اليوم[1] ورغم تحسن الأسعار التي سجلت 49 دولار في جوان 2016 إلا أنها تبقى دون مستوى الوسط. [2]

ثانيا: أثر أزمة النفط 2014على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

نستطيع تبيان الاثار السلبية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التالية:

– **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة:** ظهر جليا الارتباط الوثيق بين أسعار النفط وتقدير الموازنة العامة في الجزائر من خلال ما جاء في قانون المالية لسنة 2016 والذي عرف تقليص في حجم النفقات العامة بنسبة 8.8%مقارنة بسنة 2015،حيث سجل انخفاض في ميزانية التسيير بنسبة 3.3%،كما انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%،غير أن ضبط الإنفاق ما هو إلا جزء من معادلة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يشكل إيجاد مصادر جديدة للإيرادات اعتبارا مهما آخر، وخلال سنة 2015 زاد عجز الموازنة العامة إلى الضعف مقارنة بسنة 2014 ليصل إلى أكثر من 16%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية الناتج عن انهيار الأسعار.[3]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، مرجع سبق ذكره ، ص45.

[2] طوبال لطيفة: أثار الصدمة البترولية لسنة على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة المدبر، العدد 5/ ديسمبر 2017، ص142.

[3] علي حميدوش، زهير بوعكريف: تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر– تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية– جامعة المدية، جيجل، ص ص 115–116.

جدول رقم (06): انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	%62	%60	%58	%38	%40
مجموع الإيرادات (مليار دولار)	35.8	33.4	30.1	26.8	28
مجموع النفقات (مليار دولار)	36.7	41.3	46.5	42.4	40.2
رصيد الموازنة الكلي (%)	%0.9	%8-	%16.4-	%15.6-	%12.2-

المصدر: علي حميدوش، زهير بوعكريف: تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر- تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية- جامعة المدية، جيجل، ص ص 115-116.

الشكل رقم (02): انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة

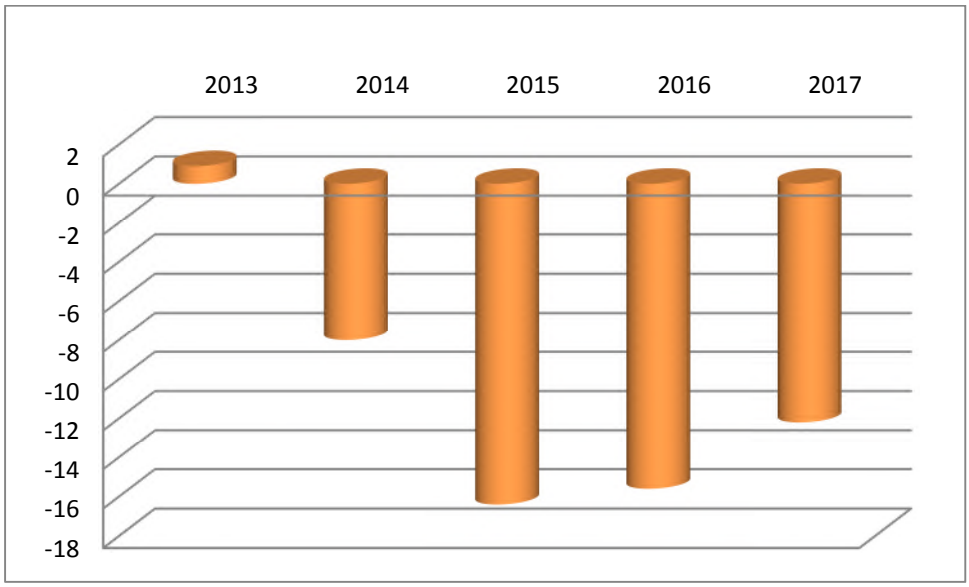

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (06)

- **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:** تمثل الإيرادات النفطية 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه فكل انهيار في أسعار النفط سوف تؤثر بشكل سلبي ومباشر على ثلث هذا الناتج، وعليه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو خلال سنة 2016إلى 3.4%حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (07): انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016	*2017
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	211	208	200	-
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.8	3.8	3.9	3.4	2.9
حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%30	%30	%29	%29	-

المصدر: علي حميدوش، زهير بوعكريف، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الاسعار اثر سلبي كبير على معدلات النمو، وهو ما يبينه المخطط التالي:

الشكل رقم (03): انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي

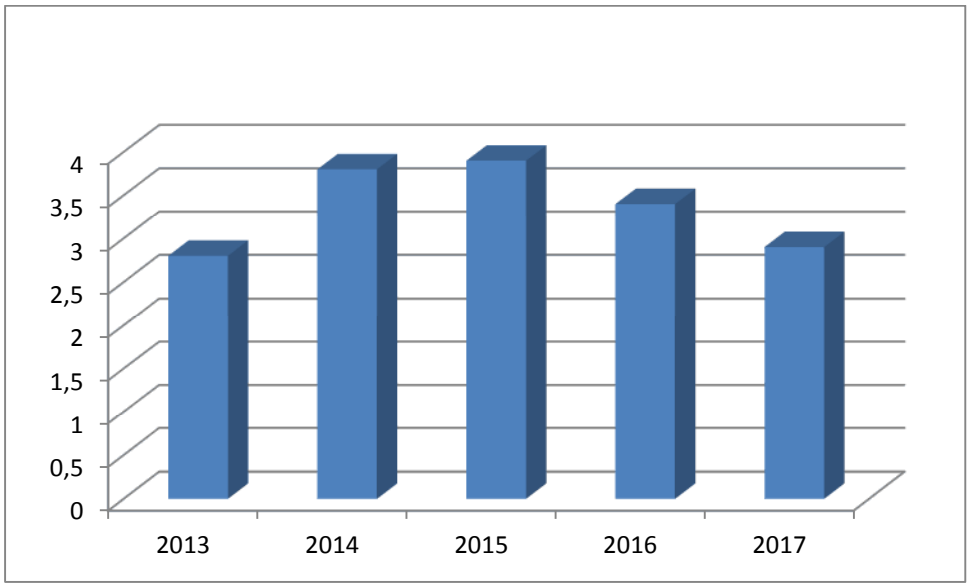

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

من خلال المخطط السابق يتبين أن أسعار البترول تتحكم وتؤثر في معدلات النمو وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ أنه في سنة 2014 بلغت نسبتها 4 % لتنخفض مباشرة بعد الأزمة سنة 2015 إلى نسبة 3.5% وبالرغم من التحسن الذي تلقاه تلك المعدلات بعد مرور سنتين من الانهيار لكنها تبقى غير كافية وغير مرضية بالنسبة للحكومة التي يتمثل هدفها في الوصول إلى نسبة نمو تعادل 7% في السنوات القادمة.

– **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاحتياطات الخارجية الرسمية:** فالنسبة للاحتياطات الخارجية الرسمية التي كانت قد اتخذت خلال الطفرة النفطية الثالثة السابقة اتجاها تصاعديا وذلك في ظل التطورات الإيجابية لميزان المدفوعات الجاري، حيث ارتفع إجمالي هذه الاحتياطات إلى32.92 مليار دولار أمريكي في 2003 مباشرة بعد حدوث الطفرة النفطية في حين كان 23.11 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة لها لتصل إلى أقصى مستوى لها في 2013 بقيمة 194.012مليارودولار ومع بوادر الأزمة النفطية الحالية لسنة 2015 انخفض إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية إلى ما يقارب 178.938 مليار دولار في عام2014. كما كشف التقرير الظرفي للسداسي الأول للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أن احتياطات الصرف بلغت أدنى مستوياتها منذ 2010 عند 160مليار دولار نهاية جوان 2015 مقابل 178.9 مليار دولار المحققة في نهاية،2014 وأشار ذات التقرير إلى أنه يمكن أن تنزل عن مستوى 140مليار دولار نهاية العالم الجاري.

– **انعكاسات انهيار أسعار النفط على رصيد صندوق ضبط الموارد:** حيث أن هذه الوضعية المتعلقة بالانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط أثرت سلبا على الجباية النفطية التي خسرت 33% من مستوياتها السابقة، كما أن صندوق ضبط الموارد لم يستفد من أي ارتفاع جديد منذ جوان 2015 بل بالعكس سجل اقتطاع مبلغ 967 مليار دج عند هذا التاريخ، مع الاتجاه نحو زيادة استدانة الدولة الذي بلغ 844 مليار دج نهاية جوان 2015 وهو ما يؤشر إلى نزول صندوق ضبط الموارد إلى أدنى مستوياته. كما أن الحفاظ على مستوى الإنفاق المحدد في قانون المالية 2015 سيخلف عجز موازنة في حدود 4173 مليار دج ما يعادل 22% من الناتج الداخلي الخام.

– **انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية:** رغم الوضعية الخارجية الصعبة هيكليا لم تعرف الواردات نسبة تراجع حادة على تراجع موارد الصادرات بحوالي 39% خلال السداسي الأول 2015 مقارنة مع جوان 2014، يقول التقرير الذي كشف أن الواردات بلغت 20.92 مليار دولار بنهاية جوان 2015 مقابل 34.33 مليار دولار نهاية جوان 2014 رغم شدة تراجع مداخيل النفط التي بلغت، 43.06% وبلغ العجز الخارجي في مجال السلع 8.2 مليار دولار مقابل فائض 203 مليار دولار في نفس الفترة عام 2014. [1]

وإجمالاً حقق الميزان التجاري الجزائري خلال سنة 2015 عجزًا يقدر بـ 13.7مليار دولار أمريكي في حين بلغ العجز الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري في نهاية سبتمبر 2015 أكثر من 20 مليار دولار، وذلك رغم الانخفاض الحاد المسجل في الواردات بنسبة، 12.1٪ ولذلك فإن هذا العجز يرجع إلى الانخفاض في صادرات النفط والغاز الذي كان مرتفعا إلى حد كبير بنسبة 41% بالإضافة إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات بنسبة 20.26 % ويرجع هذا الانخفاض إلى مسار أسعار النفط التراجعي حيث اقترب سعر بترول خامات برنت من النفط الجزائري وتطور من حوالي 55 إلى 45 دولار خلال أكتوبر، ثم إلى 35 دولار ليصل الى أدنى مستوى له

[1] زايدي حسيبة، بن اسماعين حياة: أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05/ جوان 2016، ص219.

خلال ثلاثين أسبوع الأخيرة، مما ساهم أيضا في حدوث انخفاض حاد في جميع فئات المنتجات: سواء بالنسبة للسلع الوسيطة، السلع الرأسمالية التي تبقى محدودة وكذا السلع الاستهلاكية التي انخفضت بأكثر من 16% وهذا الوضع مقلق بالطبع، لأن أسعار النفط ستبقى منخفضة ولفترة طويلة، وصعودها مجدًدا سوف يكون معتدلا، وأنه لن يكون على المدى القصير، وبذلك تكشف مرة أخرى أسعار النفط التي سجلت تراجعا خلال سنة 2015 ضرورة مطلقة لتنويع الاقتصاد لأن أسعار النفط تتحكم فيها عوامل خارجية عادة ما تكون جيو – استراتيجية وعوامل مضاربة في الأسواق.[1]

جدول رقم(08): انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
حصة صادرات المحروقات الى اجمالي الصادرات(%)	%98.4	%97.5	%98	%98	–
مجموع الصادرات (مليار دولار)	65.82	61.17	35.13	45	
مجموع الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	63.66	58.36	33.08	27.91	31.6
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	58.33	51.64	45	48.70
رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	%0.4	%4.4–	%16.2–	%17.9–	–

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على علي حميدوش، زهير بوعكريف: مرجع سبق ذكره ص 117.

و بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة: ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، جامعة الجزائر. ص 302.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لمواجهة انهيار أسعار النفط

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:

1– كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

[1] زايدي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

2- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وب 6.7بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015.والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

3- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% و إنخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، و خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، و فرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة. [1]

[1] عبد الحميد مرغيت: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، مجلة الباحث عدد 2013/12، جامعة الشلف، الجزائر، ص 25.

المبحث الثالث: بدائل التنويع الاقتصادي في ظل الازمة النفطية

نظرا للأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط سنة 2014 بسبب التبعية الكبيرة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع نموذج اقتصادي جديد يعتمد على وقف اعتماد البلاد على النفط، وجعل الميزانية في خدمة النمو مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية، والانفتاح على الأسواق الخارجية من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية، والعمل على تقليل الاستيراد، من أجل تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مؤشر هرفندال هريشمان لقياس التنوع الاقتصادي الجزائري

إن مؤشر التنويع الاقتصادي "**هرفندال هريشمان**" يدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة إلا أنها غير كافية بسبب غياب العامل الكمي، ولإجراء عملية المقارنة فيما يخص التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2016 نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل-هريشمان لقياس درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): قيمة مؤشر هرفندل-هريشمان(H.H) في الجزائر للفترة 2004-2016

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة H.H	0.199	0.278	0.287	0.266	0.299	0.134	0.175
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
قيمة H.H	0.206	0.187	0.130	0.057	0.046	0.038	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ضيف احمد: عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/العدد 19 2018، جامعة الجزائر، ص30، وبوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص 303.

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة المؤشر عرفت منحى تصاعدي يليه منحى تنازلي، هذا المنحنى تمثلت ذروته في سنة 2008 بقيمة 0.299 حيث أنه في الفترة 2004-2008 عرف تصاعدا تدريجيا من 0.199 حتى 0.299 أما في سنة 2009 فقد أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا بسبب انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي تراجع الحصيلة المالية وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي كل هذا يتبين من الجدول في سنتي 2015 و2016 حيث أن المؤشر قارب الصفر، وهذا ما يؤكد ارتباط تغيرات المؤشر بتغيرات أسعار البترول.

جدول رقم (10): تطور معدل نمو مؤشر H.H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر

السنة	مؤشر H.H	**مؤشر H.H%	*سعر البترول	**سعر البترول %
2004	0.199	-	38.33	-
2005	0.278	39.698	54.59	42.421
2006	0.287	3.237	66.02	20.938
2007	0.66	7.317-	74.66	13.087
2008	0.99	12.406	98.60	32.065
2009	0.134	-55.184	62.16	-36.759
2010	0.175	30.597	80.25	29.102
2011	0.206	17.714	112.90	40.685
2012	0.187	-9.223	111.52	-1.222
2013	0.130	-30.481	109.44	-1.865
2014	0.057	-22.38	99.62	8.973
2015	0.046	-54.455	52.83	-46.968
2016	0.038	-17.391	42.02	-20.462

المصدر: ضيف احمد، عزوز احمد: مرجع سبق ذكره، ص 30.

من المعطيات السابقة ومن خلال هذا الشكل فإنه يتبين لنا أن مؤشر H.H ليس دقيقا فيما يتعلق بدرجة التنويع الاقتصادي، فالزيادة في التنويع نسبة انخفاض أسعار البترول حسب هذا المؤشر الذي يرتكز على مبدأ الترابط بينه وبين تغيرات أسعار البترول ولكن الحقيقة والواقع أن انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما حصل سنتي 2015 و2016.

المطلب الثاني: القطاع السياحي كبديل للنفط

تلعب السياحة دورا هاما في تنشيط اقتصاديات دول كثيرة حيث أصبحت تمثل مصدرا رئيسيا للدخل القومي بها نتيجة إنفاق السائحين الذين يأخذون صورا متعددة، منها الإقامة واستخدام وسائل النقل والغداء والترفيه ..الخ، بالإضافة إلى الأثر المضاعف للدخل الذي يولده هذا الانفاق والناشئ من دوران الإيرادات السياحية في دورات اقتصادية متنوعة تجد رواجا وإنعاشا في مختلف المجالات. كما أن هناك روابط التي بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى سواء كانت صناعية أو زراعية، لذلك فإن النهوض بالسياحة يستلزم دراسة كافة المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بها فيما يختص بتدفق النقد الأجنبي ومعدل الانفاق وعلاقته بميزان المدفوعات والميزان التجاري والعمالة والاستثمار وكيفية تعظيم العائد الاقتصادي عن طريق توظيف العناصر المتاحة بالدرجة التي تحقق رخاء المجتمع ورفاهيته.[1]

أولا: الخصائص الهيكلية و التنموية للقطاع السياحي في الجزائر

01- الامكانيات السياحية:

من أجل جعل السياحة تلعب دورها كاملا لتحقيق تنمية سياحية شاملة ومستدامة في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد السياحية ومقومات وعوامل الجذب السياحي لابد من توفر جملة من الإمكانيات تتراوح بين إمكانيات طبيعية ، وتتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية و أماكن الراحة والترفيه، الجبال، و الشواطئ، والغابات والصحاري، و الينابيع والحمامات الطبيعية، هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية و المعمارية والدينية والصناعات التقليدية، وكذلك العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة. أما الإمكانيات المادية فتتجسد في البنية التحتية كهياكل الاستقبال و وسائل النقل، المطارات، الطرق و الموانئ و السكك الحديدية و وسائل الاتصال، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة، إذ أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير السياحة، حيث تعمل على توفير سهولة الحركة و ربح الوقت و الجهد و بالتالي توفير الراحة، و أخيرا الإمكانيات المؤسساتية إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات القائمة عليه، من آليات تنفيذ استراتيجية السياحة الجزائرية، وآخرين متعاملين في السوق السياحية، و تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي.

و يمكن تلخيص الامكانيات السياحية للجزائر في الجدول الموالي:

[1] زيد منير العبوي: الاقتصاد السياحي، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص25.

جدول رقم (11): الامكانيات السياحية للجزائر

المقومات	طبيعية	بشرية وتاريخية	المالية والخدمية
الإمكانيات	– مساحة شاسعة تقدر ب 2831741 كم تجعل من الجزائر أوسع بلد افريقي. – شريط ساحلي بطول 1200 كم. – 07 حضائر وطنية. – تنوع في التضاريس والمناخ. – 202 حمام معدني.	– 06 مصنفات تاريخية. – العديد من المعالم الأثرية. –07 متاحف وطنية. – تنوع الصناعات التقليدية.	– شبكة نقل بري بطول 118306 كم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200كم. – 53 مطار جوي و13 مناء بحري. 13 ميناء للعديد من الخدمات كاتجارة والصيد البحري. – 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير. – 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي: متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 4/جوان 2016، ص 72 **و** سماعيني نسيبة: دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الاعمال، تخصص: استراتيجية، جامعة وهران، 2013–2014، ص57.

02– السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر:

إن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاج يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية[1] لذلك اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات القانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة.

أ– إجراءات قانونية:

– **قانون التنمية المستدامة للسياحة:** صدر القانون رقم 03–01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال وتثمين التراث

[1] أحمد محمود مقابلة: صناعة السياحة، دار كنوز المصرفة العلمية، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص79.

السياحي الوطني .ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

– **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون رقم –03 المؤرخ في 17 فيفري 2003وهدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة وادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

– **القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:** إن أهم ما جاء في الأمر 01–03 الصادر في 20أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06–08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وآلية عمله، وأكد هذا القانون على ما يلي:

– المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي

– إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص

– إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الايرادات والهيئات المعنية بالاستثمار. بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011. [1]

ب– الاجراءات الاقتصادية والمالية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 :

هو مخطط تم اعداده بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1427 هجري الموافق لـ 9 جويلية،2006 يحدد إجراءات تشغيل وتكوين الجنة المركزية من أجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية للتنمية السياحية وهو الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025 وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي الى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الاهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية. [2]

---

[1] JOURNAL OFFICIAL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE N° 65 DU 15 OCTOBRE 2006.PAGE 25.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي: متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 4/جوان 2016، ص ص 07.

- **الأهداف الاستراتيجية للمخطط:**

الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة للمخطط في:

– يهدف هذا المخطط من خلال تنمية وتطوير القطاع السياحي الى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مثل قطاع الفلاحة، البناء والاشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية القطاعات الخدمية الاخرى.

– تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار، كما يرمي إلى التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

– يسعى كذلك إلى تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري، لأنها تغير من مكونات وعناصر المنتوج السياحي التي تجذب العديد من السياح وتخلق التميز بين المناطق مما يستوجب ضرورة حماية هذا التراث والمحافظة عليه.
– التحسين الدائم لصورة الجزائر: حيث يتم تحسين وتطوير هذه الصورة على مستوى المتعاملين الاقتصادين وكذلك السائح الأجنبي واعطائه كل الضمانات فيما يخص الجوانب الأمنية وكذا توفير كل متطلبات وحاجات السائح بالإضافة إلى تقديم امتيازات للمستثمرين الوطنين والاجانب.[1]

- **الأهداف المادية للمرحلة :2008-2015:**

يمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة 2008-2015 في الجدول التالي:

جدول رقم (12): خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الاسرة	84.869 يعاد تأهيلها	75000 سرسر فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200.000	400.000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: العابد سميرة، لعراف فايزة: صناعة السياحة في الجزائر الواقع وسبل النهوض، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 19-20 نوفمبر 2012، ص11.

[1] سماعيني نسيبة: دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الاعمال، تخصص: استراتيجية، جامعة وهران، 2013-2014، ص131.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007 أما عدد الأسرة، فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو محدد حاليا، أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر بـ 1.3 مرة مع نهاية الفترة 2015 في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بـ 2007 بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007 كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142.800 مقعدا بيداغوجيا. [1]

- **المشاريع ذات الأولوية لتنمية القطاع السياحي:**

تتجسد أهم المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في:

- فنادق السلسلة: عدد الأسرة منكل الأنواع يقدر بـ 17026 سريرا.
- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي.
- إطلاق 22 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز.

والجدول رقم (13): يوضح أهم المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز المنتشرة على المستوى الوطني.

جدول رقم (13): المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
الشمال وسط	32
الشمال غرب	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الكبير الأهقار	01
المجموع	80

المصدر: لحسين عبد القادر: استراتيجية التنمية المستجابة للقطاع السياحي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة محمد البشير الابراهيمي الجزائر، العدد 2013/02، ص ص 193-194.

[1] العابد سميرة، لعراف فايزة: صناعة السياحة في الجزائر الواقع وسبل النهوض، الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 19-20 نوفمبر 2012، ص 11.

من الجدول رقم (13) ينتظر أن تساهم مجموع المشاريع قيد الانجاز بالأقطاب السياحية الستة إلى تحقيق طاقة إيواء جديدة تقدر بـ 5986 سريرا، وتوفير 8000 منصب شغل بعد الانتهاء من الإنجاز.[1]

03- مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري:

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي والذي بات يشكل مصدرا من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الأجنبية وبذلك قدرة البلد على تسديد الديون وتغطية العجز في ميزان المدفوعات للدولة باعتبار النشاط السياحي جزء من قطاع الخدمات.

ثانيا: الإيرادات السياحية

المؤشر الأخر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السنوية التي تقدمها السياحة إلى اقتصاد البلد السياحي، والجدول التالي يوضح تطور إيرادات السياحة في الجزائر

جدول رقم (14): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	الإيرادات السياحية	السنوات	الإيرادات السياحية
2000	102	2008	323
2001	100	2009	246
2002	111	2010	246
2003	112	2011	209
2004	178	2012	217
2005	184	2013	367
2006	220	2014	347
2007	219		

المصدر: بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير: القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته.

رغم الإمكانيات المتاحة في الجزائر الا أن الإيرادات السياحية منخفضة وغير منتظمة فخلال الفترة ما بين 2000-2014 فإننا نلاحظ من خلال الجدول تراجع الإيرادات السياحية في سنة 2011 حيث قدرت ب 209 مليون دولار وفي سنة 2012 قدرت بـ217 مليون دولار وهذا بسبب الازمة المالية العالمية والى الأوضاع

[1] لحسين عبد القادر: استراتيجية التنمية المستجابة للقطاع السياحي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة محمد البشير الابراهيمي الجزائر، العدد 2013/02، ص ص 193-194.

السياسية والأمنية، وتعاود الارتفاع سنة 2013 حيث قدرت ب 367 مليون دولار وفي سنة 2014 وقدرت بـ 347 مليون دولار.

الشكل رقم(04): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر **الوحدة: مليون دولار**

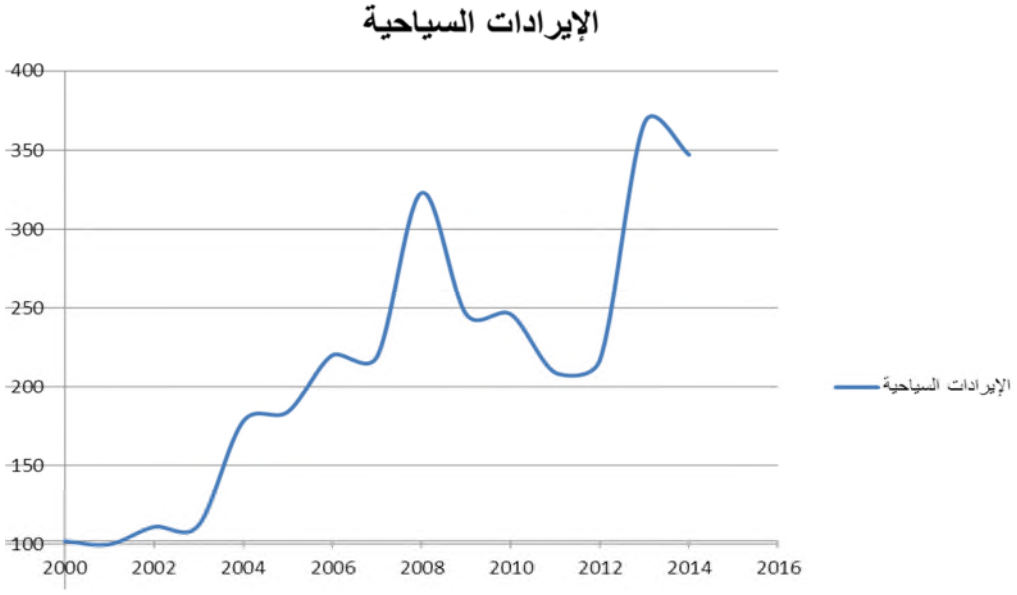

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(14)

ثالثا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

إن الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة والسفر يقصد به القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات موجهة للسياح كالفنادق وشركات الطيران والنقل، بينما يمثل الناتج المحلي لاقتصاد السياحة والسفر الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة ارتباطا قويا بإنفاق السياح وهذا الناتج يمثل في الواقع التأثير الأوسع نطاقا للطلب من السفر والسياحة بعد أخذ التداخل بين القطاعات السياحية وغيرها من الأنشطة المساندة كقطاع البيع والتجزئة والبناء والتشييد ...وغيرها. والشك التالي يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015. [1]

[1] بوعموشة حميدة: دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف،2011-2012، ص 117.

جدول رقم(15): نسبة مساهمة القطاع السياحي في تكوين PIB للفترة 2015 **(الوحدة:%)**

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة السياحة pib	3.6	3.9	3.3	3.2	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5

المصدر: بالاعتماد على ضيف احمد: عزوز احمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

نلاحظ من خلال هذا المنحنى ان مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015 ضعيفة جدا وأقل من مساهمة قطاع الصناعة، حيث لم تتجاوز 4% إبان هذه المدة، كما أن هذه النسبة اقل من المتوسط العالمي الذي لا يقل عن10% وكل هذا سببه تركيز الدولة الجزائرية على القطاع النفطي نظرا للمساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في PIB نتيجة أسعار البترول المرتفعة، ومما أدى الى اهمال باقي القطاعات بما فيها القطاع السياحي رغم دوره الهام في تنشيط الاقتصاد.

الشكل رقم (05): تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر **الوحدة: (%)**

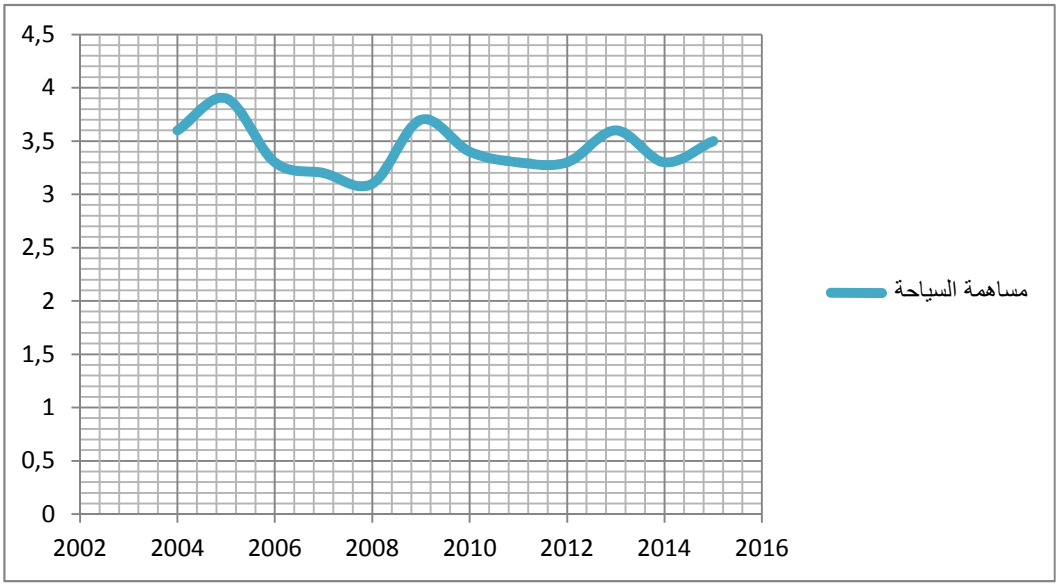

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (15)

المطلب الثالث: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

نتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال وتمويل عملية التنمية الاقتصادية كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

أولا: خصائص القطاع الصناعي الوطني

ان الصناعة الجزائرية تتميز بالخصائص التالية:

1- نقاط قوة القطاع الصناعي:

- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات بإمكانات التكامل الوطنية وبأشكال مختلفة.

- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن.

- توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات.

- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي.

- فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل.

- امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه.

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سبب عوامل الإنتاج الضعيفة.

2- نقاط ضعف وقيود القطاع الصناعي:

حسب المجموعات الرئيسية التالية:

- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: ارتفاع أسعار المواد الاولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية وكذلك لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض من المواد الخام.[1]

- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: الشيء الذي يؤذي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب أعباء صيانتها

[1] ساعو باينة: القطاع الصناعي الجزائري، مجلة معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22 جوان 2017، جامعة آكلي محند اولحاج لبويرة، ص85.

وتخلفها التكنولوجي.

- عدم ملائمة مواقع المصانع وذلك يرجع لتركيزها في مناطق معينة بالخصوص داخل المدن الكبرى.

- مشاكل متعلقة بالخدمات التي لا غنى عنها من كل البنى التحتية اللازمة والضرورية.

- صعوبة إيجاد مصادر التمويل وخاصة في الجزائر يرجع ذلك الى ضعف الجهاز المصرفي.

- ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف المحلية منها.

- مشاكل متعلقة بالتسويق التي ترتبط بالأساس بصغر حجم السوق المحلية او المنافسة غير متكافئة بين المحلية الصنع والأجنبية.

- غياب التخطيط والتنظيم الصناعي.

- مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين.

- ارتفاع الأعباء الجمركية والغير جمركية.

- ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية.[1]

وبسبب ما ذكر أعلاه فإن نمط التصنيع لم يفلح في إحداث التغيير المطلوب في الهيكل الاقتصادي المشوه، أي أن الصناعة لم تحقق ارتفاعا كبيرا في حصتها في الناتج القومي الإجمالي كما أنها لم تحقق التوازن المطلوب في بنية القطاع الصناعي ذاته. [2]

ثانيا: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري

1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2000-2016

فاقت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام عتبة 50% وهذا مرتبط بانتعاش قطاع الطاقة والمحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية زيادة إلى ارتفاع الإنتاج من حوالي1.31 مليون برميل في اليوم سنة 2004 إلى حوالي 1.43 مليون برميل سنة 2006.

[1] لعشاش عبد الحليم، حسام الدين عبد الحفيظ: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، ص17.

[2] مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص43.

لكن بعد سنة 2008 تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام إلى حدود 39% و32% سنتي 2012 و2014 على التوالي، والسبب في ذلك هو تراجع مساهمة قطاع المحروقات من 47% سنة 2008 إلى 28% سنة (2006-2014).

جدول رقم(16): نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	2007	2009	2010	2011	2012
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	463.7	570.7	617.4	663.8	726.6
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	765.4	837.7	904.6	975.7	1037.0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر (2018).

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18% سنوات السبعينيات نلاحظ ومن خلال الجدول تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، حيث سجلت في سنة 2007 قيمة 463.7 منتقلة الى 1037.0 سنة 2017. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة آفاق 2020.

الشكل رقم (06): نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي

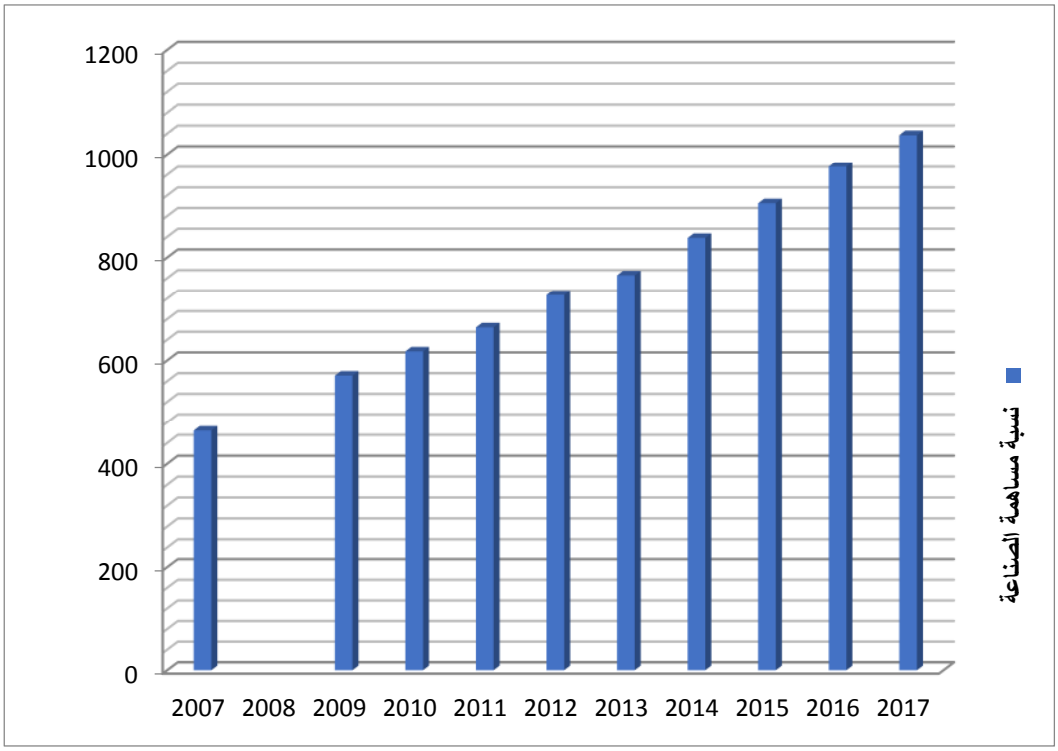

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16)

2- مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة :

تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين القيمة الاقتصادية للمدخلات، والمخرجات وبالتالي فهي تمثل القيمة الاقتصادية للعمليات الإنتاجية للقطاع الاقتصادي.[1]

يراودنا تساؤل هل تم فعلاً تحقيق تنمية صناعية تعكس تلك الامكانيات والجهود والمتطلبات التي وفرتها السلطات الجزائرية في سبيل الارتقاء بهذا القطاع؟ للإجابة على هذا التساؤل يستوجب علينا أن نشير ونحلل أداء قطاع الصناعة من خلال تتبع تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة 2003 – 2017وفق الجدول الموالي:

[1] مخضار سليم: مرجع سبق ذكره، ص 144.

جدول رقم(17): القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	ق م للقطاع الصناعي	السنوات	ق م للقطاع الصناعي	السنوات	ق م للقطاع الصناعي
2003	1736.30	2008	2056.35	2013	2222.53
2004	1813.57	2009	2059.85	2014	2298.53
2005	1927.61	2010	2114.94	2015	2371.34
2006	1968.28	2011	2140.87	2016	2498.08
2007	2017.02	2012	2197.67	2017	2512.32

المصدر: زهواني عبد الرزاق: نموذج قياسي لمحددات نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 2003-2007، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لبليدة، 06-07 نوفمبر 2018، ص4.

نلاحظ من الجدول أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري سجلت تزايدا ملحوظا من سنة 2003 الى سنة 2017 حيث قدرت 1736.30 مليار دج سنة 2003 إلى 2512.32 مليار دج سنة 2017 أي انه زادة بنسبة 44.69 %هذا الاتجاه يعكس مختلف الاستراتيجيات والاصلاحات والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في سبيل دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.

ثالثا: استراتيجية الانعاش الصناعية للجزائر

تندرج استراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد. وترتكز هذه الاستراتيجية على العوامل الرئيسية الداعمة للتصنيع في الجزائر، أسوة بالدول ذات التجارب الشبيهة بتجربتنا، وهذه العوامل تخص النقاط الآتية:

- السياسات والتشريعات والمؤسسات المواتية
- بيئة اقتصادية مواتية وبنية تحتية
- وفرة رؤوس الأموال
- المواهب التنافسية والخبرات والكفاءة وريادة الأعمال
- الوصول إلى الأسواق

هذه العوامل كانت قد أدمجت عموما في سياسة صناعية شاملة في بعض البلدان، مما ساعد كثيرا شركاتها الكبيرة والصغيرة من النمو وفق سلاسل قيم مختلفة بحسب فروع قطاعات صناعية ذات إمكانات عالية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف لنشاطات الصناعات المترابطة، مع توفير الفرص لرجال الأعمال

للبدء بمشاريع جديدة أو تطوير مشاريعهم القائمة (هو المحرك الرئيسي للتصنيع) ... وهذه المعطيات كما نرى، واقعية يمكن تجسيدها بالجزائر إذا توافرت شروط الرافعة.

ترتكز الاستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك العوامل التي تهدف إلى إعادة تكوين شعب وإنشاء وحدات مولدة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتوجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي وولوج أسواق جديدة. تم في إطار هذا التوجه تحديد أنماط الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات لتنميتها:

- الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد.
- صناعات إحلال الواردات وضرورة مواصلتها.
- احتوائها على مجموعة من المشروعات والصناعات المؤهلة لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار.
- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية. [1]

- **الأهداف الاستراتيجية الأساسية المقترحة عام 2025:**

عموما سنحاول تلخيص الأهداف الاستراتيجية الأساسية المقترحة لتجسيدها بحلول عام 2025 في النقاط التالية :

1- الوصول الى تحقيق معدل نمو برقمين، في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الاستراتيجية المرسومة بحلول سنة 2025.

2- زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام الى حدود 20%.

3- الوصول الى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول 2025.

4- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة داخل الفروع الصناعية الأساسية.

5- زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة النشطة.

ولتحديد الفروع الصناعية، يتوجب الرجوع إلى الأداء عموما خلال السنوات الأخيرة، حيث يكون الاختبار على أساس حجم الفرع داخل القطاع الصناعي، بالإضافة إلى معدل نموه، وهو ما يعطي صورة أوضح حول أهمية الفرع، وكذا قابليته للنمو في حالة استفادته من الدعم.

---

[1] عبد القادر خّداوي مصطفى، بكدي مليكة: سبل تطوير الصناعة الجزائرية وتحديات تنويعها، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لبليدة، 06-07 نوفمبر 2018، ص ص 8-9.

وانطلاقا من هذين المعيارين، فإن الفروع الصناعية التي يتوجب دعمهما خلال السنوات القادمة تتلخص في فرع الصناعات الغذائية ،فرع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، وفرع مواد البناء وهذا يرجع إلى حجم مساهمتهم في الناتج الخام، إضافة الى معدلات نموهم خلال الفترة الأخيرة.

ان الاهتمام بهذه الفروع الصناعية، لا يعني إهمال باقي الفروع، ولكن الامر يتعلق بترتيب الأولويات، والتركيز على الفروع الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية الصناعية. [1]

المطلب الرابع: القطاع الزراعي

أولا: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

تحتل المسألة الزراعية في البلدان النامية وبصفة خاصة الجزائر أهمية كبيرة لأن في حلها تستكمل مقومات الاستقلال الاقتصادية والاطاحة بالتبعية النفطية حيث تشكل الزراعة مصدرا هاما لغداء السكان[2] إذ يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، وذلك نظراً لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله لأن يكون عصباً حساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومن أهمها:

- **الموارد الطبيعية:** والمقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة وتتمثل باختصار في:

- **الأراضي الزراعية:** وتشكل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 2381741كم، والجزائر بذلك تملك أراضي صالحة للزراعة يمكنها من تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية.

- **الموارد المائية:** إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار $م^3$ منها 13 مليار $م^3$ من الموارد المائية السطحية بالشمال، 7مليار $م^3$ من الموارد المائية الجوفية) منها 2 مليار $م^3$ بالشمال و5 مليار $م^3$ في الجنوب)، وأن 75 % من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد.

- **الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد والإمكانات المتوفرة.

---

[1] سليم بوهيدل: إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2016-2017، ص215.

[2] ناصر الناصر: الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، 1982-1983، ص57.

- **الموارد النباتية:** يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم.

الموارد الحيوانية : تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة. [1]

ثانيا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة. [2]

01- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة من السكان والرفع من مستوى متوسط نسبة الفرد من هذا الدخل، باعتبار الدخل الوطني من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يبين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر.

---

[1] بوعريوة ربيع: أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي، جامعة بومرداس، 24-25 ماي 2017.

[2] فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2010، ص45.

يبين الجدول الآتي تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الوطني الخام، الذي هو من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي: [1]

جدول رقم (18): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	قيمة الناتج الفلاحي	السنوات	قيمة الناتج الفلاحي
2001	412.1	2010	1015.3
2002	417.2	2011	1183.2
2003	515.3	2012	1421.7
2004	580.5	2013	1627.8
2005	581.6	2014	1772.2
2006	641.3	2015	1935.1
2007	704.2	2016	2140.3
/	/	2017	2318.9

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر (2018).

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشر العام لمساهمة القطاع الفلاحي عرف نموا تصاعديا الرغم من التذبذبات التي شهدتها بعض السنوات حيث ارتفعت قيمة الناتج الفلاحي 412.1 مليار دينار عام 2001 الى 2318.9 مليار دينار سنة 2017 كل هذا عائد الى سياسية التجديد الفلاحي والريفي وكذا بسبب تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

[1] غردي محمد: القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لبليدة، العدد 4، ديسمبر 2010، ص123.

الشكل رقم (07): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2017)

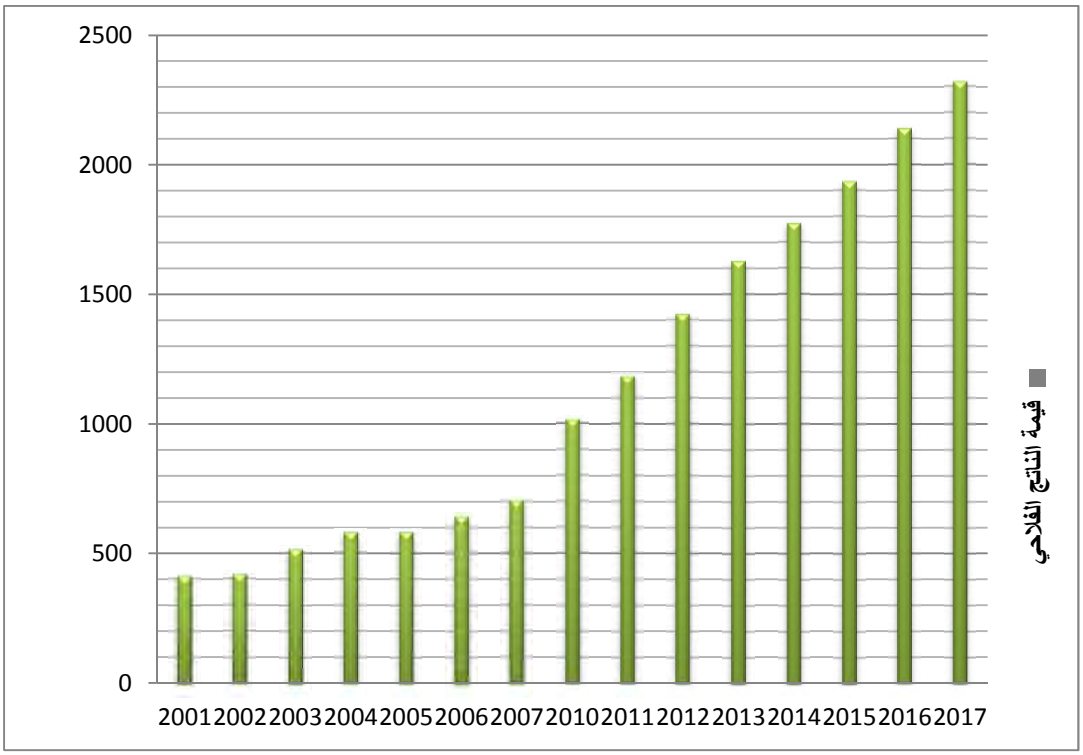

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18)

02- تطور معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (2000-2017):

عرفت معدلات نمو القيمة المضاف تذبذبا خلال الفترة (2000-2016)، حيث لم تعرف ثباتا نحو الارتفاع أو الانخفاض، بل شهدت معدلات منخفضة خلال بعض السنوات كسنة 2000 بنسبة سلبية (4,6%-) وكذا سنة 2002 نسبة (1.2,%-) وكذا سنة 2008 (03,8%-) وشهدت معدلات نمو مرتفعة خلال بعض السنوات الأخرى، حيث شهدت سنة 2009 أعلى معدل للقيمة المضافة (21,1%) وهي السنة الأولى بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، كما شهدت سنة 2003 نسبة مرتفعة بلغت (19,5%) وهي سنة توافقت وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وهذا ما يوضحه الجدول التالي: [1]

[1] جمال جعفري، العجالة عدالة: مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10-العدد02،2018، ص 07.

جدول رقم(19): معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي(%)	السنوات	معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي(%)
2000	4.6-	2009	21.1
2001	12.8	2010	4.9
2002	1.2-	2011	11.6
2003	11.5	2012	7.2
2004	5.4	2013	8.2
2005	2.3	2014	2.5
2006	8.1	2015	7.6
2007	2.5	2016	2.1
2008	3.8-	2017	3

المصدر: جمال جعفري، العجالة عدالة: مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10 العدد،02، 2018 ص 05.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، حيث بلغت 3% في 2017، مقابل 2.1 في 2016، و7.6 في 2015. حيث خص التراجع في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية، مع مستويات نمو سلبية في العديد من المنتجات.

الشكل رقم (08): معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017)

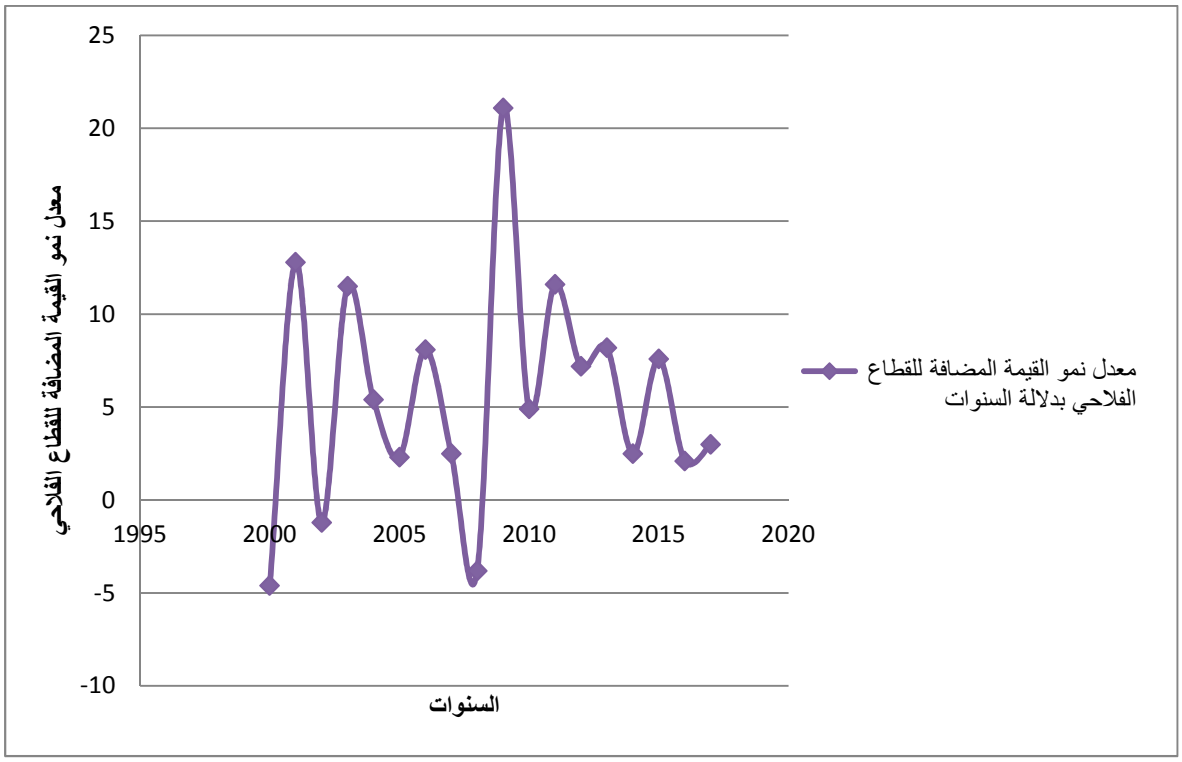

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19).

ثالثا: المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة (2000-2014):

جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث سجل هذا البرنامج نجاحا كبيرا من خلال ارجاع التربة إلى استخدامات السابقة وشمل 3ملايين هكتار، وكان الهدف النهائي لهذا البرنامج هو رفع مداخيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي لزراعة الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة...إلخ. وقد صرفت الدولة في هذه المرحلة حوالي 40مليار دينار من خلال الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة.

حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار دينار لدعم ثلاث فروع قطاعية هي 29:الفلاحة والتنمية الريفية بـ 1000مليار دينار والقطاع الصناعي العمومي بـ 2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بـ 500 مليار دينار. ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى

2014. كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى سواء الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية، فنسبة مساهمته في الناتج الخام جد ضعيفة. [1]

[1] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى: واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد و التسير والتجارة، جامعة، العدد31 ، 2015، ص 221.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الثروة النفطية سوآءا كانت من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت الدولة تفكر في إيجاد استراتيجيات بديلة تقلل من شدة الاعتماد على هذه الثروة، ولتجنب الازمات النفطية التي تأثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ولهذا وضعت الجزائر خطط تنموية، حيث توصلنا إلى أن القطاع السياحي والصناعي والزراعي يمكن للجزائر من خلالهم أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا، خاصة وأن الجزائر تمتلك كل المؤهلات التي تجعل من هذه القطاعات قطاعات ناجحة ولهذا يجب النهوض بهذه القطاعات كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

خاتمة

خاتمة

بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع المتمثلة في:

كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي لمواجهة انهيار أسعار النفط والخروج من التبعية النفطية؟

يظهر جليا **أن** الاقتصاد الجزائري يعاني من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، الأمر الذي جعل من الاقتصاد عرضة للاضطراب في ظل التأثيرات والتغيرات الطارئة لأسعار البترول، وقد عرضنا في هذه الدراسة مختلف الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي مع التركيز على بوادر الأزمة النفطية الحالية التي لم تكن كثيرة الاختلاف من حيث أثرها على الأداء الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تراجعت مباشرة مع التراجع الحادث في أسعار المحروقات، وعليه يستوجب على الجزائر تنويع مصادر إيراداتها لتجنب أثار سلبية أخرى على اقتصادها خاصة في ظل استمرار انهيار أسعار البترول رغم أنه بوسع الجزائر أن تبني اقتصاد وطني منتج و مستقر بعيدا عن مخاطر الاقتصاد الريعي خاصة و أنها تمتلك من الإمكانيات و المقومات المتنوعة ما يؤهلها لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا الأخير يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة، لذلك فإن العمل على تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع السياحة والصناعة والزراعة أصبح أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد جديد.

النتائج:

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى عدد من النتائج، نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ ضعف العوائد النفطية وذلك بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986م وانخفاض أسعار النفط مما حتم على الجزائر القيام بالإصلاحات.
- ✓ الصدمة البترولية سنة 1986م كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابتها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات.
- ✓ بالنظر الى هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري والاعتماد المطلق عليه كمصدر وحيد، جعل نصيبه من الناتج الخام كبيرا على حساب تراجع القطاعات الأخرى.
- ✓ ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الأسعار سنة 2014-2016 أثر سلبي كبير على معدلات النمو.

- ✓ لعوائد النفط آثار سلبية على القطاعات غير النفطية وعلى تنافسية الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى السياحية والصناعية والزراعية رغم أهميتها الكبيرة وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط.
- ✓ اعتماد الجزائر المفرط على عوائد البترول في مواردها وإيراداتها سبب لها تبعية لأسعار البترول أو ما يعرف بالمرض الهولندي.
- ✓ تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة في قطاع الصناعة والسياحة والزراعة.

على ضوء النتائج يمكن القول أن فرضيات الدراسة محققة بنسبة كبيرة، حيث تأكدت:

- ➢ **الفرضية الأولى:** تساهم استراتيجية التنويع الاقتصادي في الخروج من التبعية الريعية، صحيحة اذ أن استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي باتت الملاذ الأخير للخروج من التبعية لأن الانهيار الشديد الذي أصاب أسعار النفط في الآونة الأخيرة زاد من ضرورة تبني سياسات التنويع الاقتصادي كآلية لمواجهة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
- ➢ **الفرضية الثانية:** كلما اهتمت الحكومة الجزائرية بتطوير البدائل الاقتصادية لقطاع النفط كلما أدى ذلك الى تنويع الاقتصاد الوطني، صحيحة حيث انه بإيجاد استراتيجيات بديلة لقطاع النفط يقلل ذلك على الأقل من شدة الاعتماد على هذه الثروة.
- ➢ **الفرضية الثالثة:** تستطيع قطاعات السياحة والصناعة والزراعة أن تعوض قطاع النفط في الجزائر، صحيحة، حيث تبين من الفصل الثاني أنه وبحكم امتلاك الجزائر موارد ومقومات كبيرة سواء كانت بشرية أو طبيعية خاصة في هذه القطاعات وجب توجيه الاستثمارات لهذه القطاعات الخروج من التبعية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية وعليه يمكن أن يكون كل من القطاع الزراعي، الصناعي والسياحي من بين أهم بدائل النفط.

التوصيات:

- العمل على التنويع في قطاعات خارج المحروقات والاستفادة من عوائدها واستثماراها في قطاعات إنتاجية حقيقية.
- التركيز على القطاعات التي تمتلك الدولة فيها الإمكانيات والمؤهلات تأهلها لكي تستغلها أحسن استغلال.
- تطوير الصناعات المحلية والصناعات الاستراتيجية التي تساهم في تطوير القطاعات الأخرى.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه بديل استراتيجي للنفط ووضع خطة طويلة المدى من اجل الاستثمار في هذا القطاع.

آفاق الدراسة:

- دراسة الاتجاه أكثر الى التنويع الاقتصادي من خلال قطاعات جديدة أخرى مثل الطاقة المتجددة، النقل...

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- أحمد محمود مقابلة: صناعة السياحة، دار كنوز المصرفة العلمية، عمان، الطبعة الأولى،2007.

2- زيد منير العبوي: الاقتصاد السياحي، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

3- سعد الله داود: الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 44.

4- عبد الكريم شنجار العيساوي: السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والدولية، دار صفاء للنشر والتويع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

5- غردي محمد: القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لبليدة، العدد 4، ديسمبر 2010.

6- مدني بن شهرة : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7- فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

8- مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005

09- ناصر الناصر: الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، 1982-1983.

10- محمد الصيرفي: مهارات التخطيط السياحي، دار الهناء للتجليد الفني، ط1، 2008-2009.

11- ضياء مجيد الموسوي: الازمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990.

12- ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية الحزائر،2005.

2- الاطروحات والمذكرات:

أ-الاطروحات:

1- سليم بوهيدل: إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2016-2017.

2- مخضار سليم: دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بحوث العمليات وتسير المؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، 2017-2018.

ب-المذكرات:

1- بن عوالي خالدية: استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجيستير، العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، سنة 2015-2016.

2- بيبي يوسف: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.

3- جعيجع نبيلة: استراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص استراتيجية في فرع علوم تجارية، جامعة لمسيلة،2007.

4- بوعموشة حميدة: دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف،2011-2012.

5- سماعيني نسيبة: دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الاعمال، تخصص: استراتيجية، جامعة وهران، 2013-2014.

3- المجلات والدوريات:

01- البشير عمارة: آثار الأزمة النفطية على البطالة الجزائرية 2014-2017، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، العدد 06، 2018.

02- بللعما أسماء: بن عبد الفتاح دحمان: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 07، العدد 01 السنة 2018، ص331.

قائمة المراجع

03- بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة: ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رابع، العدد 02.

04- بلقاسم منال: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة لنفط، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، العدد الخامس / جوان 2017.

05- بن طالبي فريد، جاري فاتح، شلال زهير: القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته.

06- بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة: ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد رابع، العدد 02.

07- بوالشعور شريفة: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05 / جوان 2016.

08- جاب الله مصطفى: تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع ، المجلد الأول جوان.

09- جابري فاطمة الزهراء، الياس الهناني فراح: اثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، 2018.

10-جمال جعفري، العجالة عدالة: مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02/ 2018.

11- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود: أثر المواليد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس / جوان 2017.

12-زرموت خالد: التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2017.

13- ساعو باينة: القطاع الصناعي الجزائري، مجلة معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، جوان2017، جامعة آكلي محند اولحاج لبويرة.

14- سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير: أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، الجزائر، العدد السادس/ جوان 2018.

15- ضيف احمد: عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19/ 2018، جامعة الجزائر.

قائمة المراجع

16- طوبال لطيفة: أثار الصدمة البترولية لسنة على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط ،مجلة المدبر، العدد 5/ ديسمبر 2017.

17- عبد الحميد مرغيت: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، مجلة الباحث – عدد 2013/12، جامعة شلف الجزائر.

18- علي حميدوش، زهير بوعكريف: تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر–تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية– جامعة لمدية، جيجل.

19- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي: متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 4/جوان 2016.

20- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى: واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة، جامعة، العدد31، 2015.

21- عمام ريم، فرحات عباس: التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية، جامعة الجزائر، مجلة آفاق للعلوم، العدد الثالث عشر، سبتمبر 2018، المجلد 04 /261.

22- عصماني رفيقة: "مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي"، دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة لبليدة، العدد09 – أفريل 2018.

23- غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر: السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة الجزائر ،2017.

24- قريجيج بن علي، زايري بالقاسم: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 1980–2015)، جامعة الجزائر.

25- لحسين عبد القادر :استراتيجية التنمية المستجابة للقطاع السياحي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،جامعة محمد البشير الابراهيمي الجزائر، العدد 2013/02.

26- لحسين عبد القادر: استراتيجية التنمية المستجابة للقطاع السياحي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة محمد البشير الابراهيمي الجزائر، العدد 2013/02.

27- موسى باهي، كمال روابنية: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة لنفط، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، عدد 05 ديسمبر 2016، ، ص135.

28- ممدوح عوض الخطيب: التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير 2014، ص ص 14-15.

29- مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق عبد الرضا: ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط، العدد 2016.

30- مناف قومان: مسيرة الهند من بلد فقير الى سابع أكبر اقتصاد في العالم، مقالات التجربة الهندية، 5 يوليو 2017. تجربة المكسيك واندونيسيا في التنويع الاقتصادي (www//books.google.dz) تاريخ التصفح 15-11-2018 على الساعة 13:25.

31- مريم شطبي محمود: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في اطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري" قراءة في تطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015.

32- ناجي بن حسين: التنمية المستدامة في الجزائر، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلة اقتصاد المجتمع، العدد5، 2008، ص26.

33- نوي نبيلة: التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة المسيلة، العدد الاقتصادي35، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 182.

34- نور الدين شارف: فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الثاني عشر، ص37.

35- زايدي حسيبة، بن اسماعين حياة: أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05/ جوان 2016.

4- التقارير:

1- بنك الجزائر التقرير السنوي 2018.

5- الملتقيات:

أ- الملتقيات الدولية:

1- بوعريوة ربيع: أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي، جامعة بومرداس.

2- عبد القادر خداوي مصطفى، بكدي مليكة: سبل تطوير الصناعة الجزائرية وتحديات تنويعها، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لبليدة، 06-07 نوفمبر 2018.

03- لعشاش عبد الحليم، حسام الدين عبد الحفيظ: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ب- الملتقيات الوطنية:

1- العابد سميرة، لعراف فايزة: صناعة السياحة في الجزائر الواقع وسبل النهوض، الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر،باتنة،19-20 نوفمبر 2012.

2- صالح صالحي، اقتصاديات الثروة البترولية في الجزائر في إطار ضوابط التنمية المستدامة، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

01- JOURNAL OFFICIAL DE LA R2PUBLIQUE ALGERIENNE DE MOCRAIIQUE ETPOPULAIRE N 65 DU 15 OCTOBRE 2006.PAGE 25

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- https//www.aljazeera.net

2- www.alarabiy co.uk